دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية- دراسة اختبارية

د/سامح محمد أمين النجار
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة جامعة بنها

دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 على تطوير القياس والإفصاح المحاسبى وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية- دراسة اختبارية

د/سامح محمد أمين النجار
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة جامعة بنها

ملخص البحث

يستهدف البحث إجراء دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 على تطوير القياس والإفصاح المحاسبى وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية، وفى سبيل تحقيق هدف البحث فقد قام الباحث باستقراء الدراسات السابقة المتعلقة بأثر تطبيق معيار التقرير المالى IFRS 17 على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين لتحديد الفجوة البحثية واستنباط فروض الدراسة، ثم تناول الباحث دوافع ومبررات وأهداف صياغة وإصدار المعيار، ثم تناول الباحث أثر تطبيق المعيار على تطوير الاعتراف والقياس وتحسين مستوى العرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين، ثم تناول الباحث أثر تطبيق المعيار على تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية، وحتى يحقق البحث أهدافه المرجوة فلابد من ربط الجانب النظرى بالممارسة العملية، ولذلك فقد قام الباحث بتصميم قائمة استقصاء وتوزيعها على مفردات الدراسة من الأطراف المهتمة بموضوع البحث، ثم قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فروض الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير قوية بين تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 وتطوير الإعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين، وهو مايدعم صحة الفرض الأول للدراسة، كما توصلت إلى وجود علاقة تأثير قوية بين تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين، وهو مايدعم صحة الفرض الثانى.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تعديل المعيار المحاسبى المصرى لعقود التأمين رقم ٣٧ المعدل سنة ٢٠١٥ ليتوافق مع معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 بهدف تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية.

الكلمات المفتاحية: معيار التقرير المالى الدولى لعقود التأمين IFRS 17، تطوير القياس والإفصاح المحاسبى، جودة التقارير المالية لشركات التأمين.

Abstract

The research aims at conducting an analytical study on the impact of applying IFRS 17 on the development of accounting measurement and disclosure and improving the quality of financial reports of Egyptian insurance companies, In order to achieve the objective of the research, the researcher extrapolated previous studies on the impact of the application of IFRS 17 on the development of accounting measurement and disclosure and improve the quality of financial reports of insurance companies to identify the research gap and the development of hypotheses study, The researcher then tackled the motives, justifications and objectives of drafting and issuing the standard. The researcher then tackled the effect of applying the standard on the development of recognition and measurement, improving the level of presentation and disclosure of financial reports of insurance companies, , Then the researcher tackled the effect of applying the standard on improving the quality of the financial reports of the Egyptian insurance companies. In order for the research to achieve its desired objectives, the theoretical aspect must be linked to practical practice, Therefore, the researcher designed a survey list and distributed to the vocabulary of the study of the parties interested in the research, and then the researcher using the appropriate statistical methods to test the hypotheses of study.

The study found a strong correlation between the implementation of IFRS 17, the development of recognition and measurement, and improved presentation and disclosure of financial reports of insurance companies, which supports the validity of the first hypothesis of the study, It also found a strong correlation between the application of IFRS 17 and the improvement of the quality of the financial reports of insurance companies, which supports the validity of the second clause.

The study recommended that IAS 37 amended in 2015 should be amended to comply with IFRS 17 with a view to improving the quality of the financial reports of Egyptian insurance companies.

Key Words:
IFRS 17, Development of Accounting Measurement and Disclosure, Quality of Financial Reporting of Insurance Companies.

مقدمة:

شهدت بيئة الأعمال الدولية تطوراً هائلاً فى ظل العولمة الاقتصادية وربط الأسواق العالمية ببعضها، وقد شكل ذلك تحدياً أمام إدارات الشركات فى تحسين مستوى الافصاح والشفافية بتقاريرها المالية بهدف ترشيد القرارات الاقتصادية المختلفة لكافة مستخدمي تلك القوائم (Starita & Malafronte 2014)، خاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية التي نتجت عن موجه من الانهيارات المالية وكان من بينها ما حدث باليابان التى تعرضت لانهيار كبرى شركات التأمين لديها ومن أهمها شركتى تشيودا وكيوى لخدمات التأمين على الحياة حتى وصل الأمر إلى الإعلان عن إفلاسها (Klumpes et al.2014)، ومن هذا المنطلق ولأغراض تفادى حدوث أية انهيارات مالية أخرى، فقد أصبحت جميع المؤسسات المالية تسعى إلى تحسين مستوى الإفصاح عن المعلومات المختلفة بتقاريرها المالية سواء أكانت مقيدة بسوق الأوراق المالية أم لا فى سبيل جذب الاستثمارات المالية المحلية والأجنبية (Porzio C. et al.2016)، وعلى الجانب الآخر فإن تقديم معلومات لمستخدمى التقارير المالية لشركات التأمين تتسم بالملاءمة والمصداقية وذات مستوى عال من الشفافية يساهم فى ترشيد القرارات الاقتصادية لمستخدميها وينعكس بشكل إيجابى على مؤشرات الأداء المالى لهذه المؤسسات، وبناءً عليه فقد سعى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين من خلال الالتزام بتطبيق معيار التقرير المالى الدولىIFRS17 للتغلب على أوجه القصور بمعيار التقرير المالى الدولى IFRS 4 والتى أثرت سلباً على جودة تقاريرها المالية.

مشكلة البحث:

يلعب قطاع التأمين دوراً حيوياً فى الاقتصاد القومى باعتباره أحد الأوعية الإدخارية الهامة التى تساهم بشكل كبير فى عملية التنمية الاقتصادية (Nguyen&Molinari2013)،

وقد شهد ذلك القطاع تطوراً هائلاً فى الآونة الأخيرة تمثل فى ظهور منتجات تأمينية جديدة ومنها التأمين على الحياة المرتبط مع مكون الاستثمار، وكذلك قيام شركات التأمين بمشاركة المؤسسات المصرفية من خلال ربط وثائقها التأمينية بالمنتجات المصرفية لتلك المؤسسات بهدف تحسين مؤشرات الأداء المالى لشركات التأمين(عبدالملك ٢٠١٤)، ونتيجة لذلك فقد كان من الضرورى توفير المعلومات الملائمة لكافة الأطراف المختلفة المرتبطة بالشركة،وكان السبيل الوحيد لتحسين جودة التقرير المالى بشركات التأمين هو ضرورة إيجاد إطار موحد يحكم عملية الاعتراف والقياس والعرض والافصاح لعمليات التأمين، بهدف جعل التقارير المالية لهذه الشركات تتسم بمستوى عال من الافصاح والشفافية وقابلة للمقارنة على المستويين المحلى والدولى، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تطبيق معايير محاسبية عالمية تتوافر فيها جميع خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة التى تلبى احتياجات مستخدمى التقارير المالية بما ينعكس بالإيجاب على تحسين مؤشرات الأداء لهذه الشركات (الكبيجى ٢٠١٨).

وفى ضوء هذه التطورات قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معيار التقرير المالى الدولى الخاص بعقود التأمين IFRS 4 فى مارس ٢٠٠٤ بهدف ضبط الممارسات المحاسبية بشركات التأمين (Rudolph A. 2017)، وتم اعتبار ذلك من جانب المهنيين والقائمين على وضع وصياغة المعايير خطوة مؤقتة لحين اصدار معيار محاسبى شامل لعقود التأمين يحكم عمليات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المحاسبى بالتقارير المالية لهذه الشركات، خاصة بعد توجيه العديد من الانتقادات لمعيار التقرير المالى الدولى IFRS 4 نتيجة لمشاكل التطبيق فى الممارسة العملية والتى من بينها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلى: (العراقى ٢٠١٥، Mignolet 2017,Istrate 2017, (Mariana 2017,

أ- المشاكل المتعلقة بعدم قدرة التقارير المالية الحالية على توفير المعلومات الملائمة فى التوقيت الذى يمنحهم فرص تجنب المخاطر الناشئة عن عقود التأمين.

ب- المشاكل المتعلقة بتجميع عقود التأمين من حيث الاعتراف بها فوراً أو توزيعها على مدى فترة التغطية، وكذلك الإفصاح عنها بالشكل الذى يعكس ربحيتها أو خسائرها المتوقعة.

ج- المشاكل المتعلقة بالأعباء الاقتصادية التى تتحملها الشركة نتيجة مخاطر التأمين وكيفية توزيعها على مدى فترة التغطية للعقود بهدف تخفيض حدة المخاطر.

د- عدم ملاءمة المعلومات المقدمة عن مدى تناسب الأرباح مع الخدمات التأمينية المقدمة.

ه- المشاكل المتعلقة بتكاليف الاستحواذ وتقييم الأصول والالتزامات وتكوين المخصصات الفنية الكافية لمقابلة مخاطر التأمين ومخاطر عمليات إعادة التأمين الاتفاقى والاختيارى.

و- المشاكل المتعلقة بتقييم المخاطر والتى قد تتغير طوال مدة العقد.

ز- المشاكل المتعلقة بالاعتراف بإيراد التأمين نتيجة صعوبة الفصل بين الخدمة والاستثمار.

ح- المشاكل المتعلقة بعرض الايرادات بالقوائم المالية وكذلك التزامات عقود التأمين وما يترتب عليها من صعوبة إجراء المقارنات بين الشركات التى تقدم نفس الخدمة.

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فى ١٨ مايو ٢٠١٧ بإصدار معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17، وتم وضع إطار موحد للاعتراف والقياس والافصاح والعرض لجميع أنواع عقود التأمين مع مراعاة تجنب المشاكل الناجمة عن التطبيق بمعيار التقرير المالى IFRS 4 بهدف تحسين جودة التقارير المالية (Floreani 2017, Gambaro et al. 2018).

وعلى المستوى المحلى فإن قطاع التأمين يعتبر أحد القطاعات الاقتصادية الهامة التى حظيت باهتمام بالغ على الجانبين التشريعى والمهنى، أما على الجانب التشريعى فقد تم إصدار القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وكذلك اصدار القانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٨ (الرميلى ٢٠١٥)، بينما على الجانب المهنى فقد تم تعديل المعايير المصرية فى عام ٢٠١٥ لتتوافق مع المعايير الدولية بما فيها من معايير تقرير مالى (IFRS/IAS) والتى كان من ضمنها معيار التقرير المالى الدولى IFRS 4 الذى تم ترجمته تحت مسمى المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ " عقود التأمين" (تامر عبدالمنعم ٢٠١٦).

باستقراء الدراسات السابقة التى تناولت أثر تطبيق المعـايير الدوليـة(IFRS/IAS) علـى تحسين جودة التقرير المالى بشركات التأمين، نجد أن هناك أربع أبعاد رئيسية وهم:

البعد الأول: ضرورة وجود إطار موحد من المعايير التى تحكم الممارسات المحاسبية فـى شـركات التأمين بهدف تحسين جودة التقارير المالية لهذه الشركات.

البعد الثانى: ضرورة تبنى معيار التقرير المالى الدولى 4 IFRS بهدف سبيل تحسين جودة القياس والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين.

البعد الثالث: ضرورة تطوير معيار التقرير المالى الدولى 4 IFRS لتلافى أوجه القصور المتعلقـة بالقياس والإفصاح عند التقرير المالى بشركات التأمين.

البعد الرابع: ضرورة تطبيق معيار التقرير المالى الدولى 17 IFRS لتحـسين جـودة المحتـوى الإخبارى للتقارير المالية بشركات التأمين.

فى ضوء ما سبق، يتضح للباحث أن هناك مجموعة من الدوافع لهذه الدراسة تتمثل فيمـا يلى:

- عدم قدرة القوائم المالية الحالية على الوفاء بمتطلبات مـستخدميها مـن الأطـراف المختلفـة المرتبطة بالشركة وإمدادهم بالمعلومات الملائمة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية المناسبة.
- أوجه القصور المتعلقة بمعيار التقرير المالى الدولى 4 IFRS الذى يقابل معيار المحاسبة المصرى ٣٧ من حيث الاعتراف والقياس والافصاح والعرض بالتقارير المالية.
- ضرورة تبنى معيار التقرير المالى الدولى 17 IFRS من أجل تفادى أوجه القـصور بمعيـار التقرير المالى الدولى 4 IFRS.
- استعراض أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى 17 IFRS على تطوير الاعتراف والقياس والعرض والافصاح وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين.

وبناءً عليه يتضح للباحث أهمية تطبيق معيار التقرير المالى الدولى 17 IFRS بهدف ضبط الممارسات المحاسبية وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين، وبذلك فإنه يمكـن للباحـث بلورة المشكلة البحثية من خلال صياغة مجموعة من التساؤلات، وهى على النحو التالى:

١- ماهى أهمية تطبيق معيار التقرير المالى الدولى 17 IFRS فى شـركات التـأمين، ودوره فـى معالجة أوجه القصور الناتجة عن تطبيق معيار التقرير المالى الدولى 4 IFRS ؟

٢- ما هو أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى 17 IFRS على تطـوير متطلبـات الاعتـراف والقياس والافصاح والعرض بالتقارير المالية لشركات التأمين المصرية؟

٣- ما هو أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى 17 IFRS على تحسين جودة التقـارير الماليـة لشركات التأمين المصرية؟

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 على تطوير القياس والإفصاح وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال صياغة الأهداف الفرعية التالية:

١- توضيح أوجه القصور بالتقارير المالية لشركات التأمين في ضوء الالتزام بمتطلبات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS4 .

٢- توضيح أهمية تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 بشركات التأمين، ودوره في معالجة أوجه القصور بالتقارير المالية نتيجة تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 4.

٣- توضيح أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 على تطوير الاعتراف والقياس وتحسين العرض والافصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين المصرية.

٤- توضيح أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 على تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية.

٥- إجراء دراسة اختبارية على عينة من شركات التأمين المصرية المقيدة بالبورصة، وبعض مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى وأعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة، لاختبار فروض الدراسة والتأكد من مدى تطابق الجانب النظري مع الممارسة العملية.

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية المشكلة التي يتناولها والتي تتبلور من خلال بعدين وهما:

البعد الأول: الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذا البحث في تقديم تحليلاً نظرياً لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 على تطوير القياس والإفصاح وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية، ويعد ذلك خطوة هامة في مجال المساهمة العلمية في ظل ندرة الدراسات المتعلقة بتطبيق هذا المعيار، والذي يعد من الموضوعات الهامة حالياً على المستوى الدولي خاصة بعد أن أصبح تطبيق المعيار إلزامياً في يناير ٢٠٢١.

البعد الثاني: الأهمية العملية

يكتسب هذا البحث أهمية خاصة حيث يتناول أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 على تطوير القياس والإفصاح وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين، والذي يمثل أحد الموضوعات الهامة والمجالات البحثية الحديثة في المحاسبة المالية، خاصة بعد الانهيارات المالية لكبرى شركات التأمين الدولية ومنها شركتي تشيودا وكيوى اليابانيتين، وبعد تطوير معيار التقرير المالي الدولي IFRS4 وصياغة معيار محاسبي شامل لعقود التأمين لتجنب مشاكل التطبيق العملي وضبط الممارسات المحاسبية بشركات التأمين خطوة هامة للحد من تكرار الأزمات المالية بهذه الشركات.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

١. يقتصر البحث على تناول أوجه القصور بالتقارير المالية لشركات التأمين في ضوء الالتزام بمتطلبات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS4.

٢. يقتصر البحث على تناول أهمية تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 بشركات التأمين، ودوره في معالجة أوجه القصور المتعلقة بتطبيق معيار التقرير المالي IFRS 4.

٣. يقتصر البحث على تناول أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 على تطوير الاعتراف والقياس والعرض والافصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين المصرية.

٤. يقتصر البحث على تناول أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 على تحسين جودة التقارير المالية بشركات التأمين المصرية.

تنظيم البحث

يمكن تحقيق هدف الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي ومعالجة مشكلتها بصورة علمية ومنطقية وذلك على النحو التالي:

يتناول الباحث **بالقسم الأول** الدراسات السابقة المتعلقة بأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين واستنباط فروض الدراسة، بينما يتناول الباحث **بالقسم الثاني** دوافع ومبررات وأهداف صياغة وإصدار معيار التقرير المالي الدولي لعقود التأمين IFRS 17، أما **القسم الثالث** فيتناول أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي لعقود التأمين IFRS 17 على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية لشركات التأمين، ويتناول **القسم الرابع** أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي لعقود التأمين IFRS 17 على تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية، وأخيراً **القسم الخامس** الذي يتضمن الدراسة الاختبارية ويحاول الباحث فيها اختبار فروض الدراسة والتوصل إلى مدى تطابق الدراسة النظرية مع الممارسة العملية.

القسم الأول

الدراسات السابقة واستنباط فروض الدراسة

الدراسات السابقة

يلعب قطاع التأمين دور هام فى اقتصاديات الدول، ولذلك فقد حظى باهتمام بالغ من جانب الأكاديميين والمهنيين، وهذا ما ترجمته الأدبيات المحاسبية التى ركزت الضوء على أثر تطبيق معايير التقرير المالى الدولية على تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين، ويمكن للباحث عرض أهم الدراسات السابقة التى تناولت أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى 17 IFRS على تطوير القياس والإفصاح المحاسبى وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين، وذلك على النحو التالى:

- **دراسات اهتمت بضرورة تطبيق معيار التقرير المالى الدولى 4 IFRS كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية بشركات التأمين.**

١- استهدفت دراسة (العراقى ٢٠١٥) تقديم إطاراً للقياس والإفصاح لعقود التأمين فى ضوء تبنى معيار التقرير المالى الدولى 4 IFRS ، وقد قام الباحث بإجراء دراسة اختبارية على عدد من شركات التأمين العاملة بالبيئة المصرية بغرض التأكد من مدى تطبيق الإطار المقترح وتحديد الأثر على جودة التقارير المالية لتلك الشركات **وقد توصلت الدراسة إلى** أن الالتزام بتطبيق معيار التقرير المالى الدولى 4 IFRS بشركات التأمين يساهم فى تحسين مستوى القياس والإفصاح بتقاريرها المالية، وزيادة مستوى الشفافية بالقوائم المالية وجعلها قابلة للمقارنة على المستويين المحلى والدولى مما يدعم الثقة بين تلك الشركات والأطراف المرتبطة بها.

٢- بينما استهدفت دراسة(Gerstner T. et al.2015) توضيح أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى4 IFRS بشركات التأمين على تحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية لشركات التأمين واختبار فعالية الإفصاح عن القيمة الضمنية لتأمينات الحياة وذلك كونها أحد المقاييس المستخدمة لتقييم الأداء المالى بشركات التأمين، **وقد توصلت الدراسة إلى** أن التوافق مع معيار التقرير المالى 4 IFRS بشركات التأمين يعد أمراً حتمياً لتحسين مستوى القياس والافصاح بالقوائم المالية، مما يترتب عليه تلبية احتياجات كافة الأطراف المرتبطة بالشركة من المعلومات الملائمة لتقييم الأداء المالى وترشيد قراراتهم الاستثمارية المختلفة.

٣- كما استهدفت دراسة(Soye Y. and Raji O. 2016) توضيح أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى 4 IFRS على شركات التأمين فى تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية لهذه الشركات، واعتمدت الدراسة فى ذلك على إجراء دراسة مقارنة على عينة من الشركات النيجيرية قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالى 4 IFRS ، **وقد توصلت الدراسة إلى** أن اتجاه الشركات النيجيرية العاملة بقطاع التأمين نحو تطبيق معيار التقرير المالى

IFRS 4 قد ساهم بشكل كبير فى تحسين مستوى الافصاح والشفافية بالتقارير المالية وجعلها أكثر ملاءمة لمستخدميها وقابلة للمقارنة على المستويين المحلى والدولى.

٤- بينما استهدفت دراسة (Alnodel A. 2018) توضيح أثر تطبيق معايير التقرير المالى الدوليةIFRS على تعزيز خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية لشركات التأمين المقيدة ببورصة الأوراق المالية، واعتمدت الدراسة فى ذلك على استخدام نموذج التقييم Harris ونموذج Ohlson فى قياس العلاقة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية والأرباح لأسهم الشركات التى تقع ضمن عينة الدراسة، **وقد توصلت الدراسة إلى أنه** يوجد تأثير جوهرى للقيمة الملائمة للأرباح سواء قبل تطبيق تلك المعايير أو بعدها، كما توصلت الدراسة إلى أن خصائص الشركات تؤثر أيضاً على تعزيز خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية.

٥- كما استهدفت دراسة (Kouki A. 2018) توضيح أثر تطبيق معايير التقرير المالى الدولية IFRS على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية وجعلها أكثر ملاءمة لمستخدميها من مختلف الأطراف المرتبطة بالشركة، وقد اعتمد الباحث فى ذلك على إجراء دراسة مقارنة بين عدة دول أوربية لعدد من شركاتها المقيدة بسوق الأوراق المالية قبل وبعد تطبيق تلك المعايير، **وقد توصلت الدراسة إلى أن** الاختلاف فى الممارسات المحاسبية بين الدول جعل من الضرورى تطبيق معايير التقرير المالى الدولية فى سبيل تحسين جودة عملية التقرير المالى وتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجعلها أكثر ملاءمة وهذا ما أكدته الدراسة التطبيقية.

١. دراسات اهتمت بضرورة تطوير متطلبات القياس والافصاح بمعيار التقرير المالى الدولى 4 IFRS بغرض تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين.

١- استهدفت دراسة(Maria D. and Rigot S. 2014) توضيح أثر تطبيق المعيار الدولى للتقرير المالى4 IFRS على تحسين جودة القياس والافصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين الفرنسية، وقد اعتمد الباحث فى تلك الدراسة على إجراء دراسة تطبيقية على عينة من شركات التأمين الفرنسية، **وقد توصلت الدراسة إلى أن** تطبيق معيار التقرير المالى 4 IFRS تولد عنه العديد من الانتقادات والتى كان من أهمها عدم الاتساق بينه وبين المعيار الدولى 39 IAS فيما يتعلق بتقييم أصول والتزامات شركات التأمين وكذلك مشاكل الاستحواذ، ولذلك فقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير معيار التقرير المالى 4 IFRS لمعالجة أوجه القصور التى أثرت بالسلب على جودة التقرير المالى.

٢- كما استهدفت دراسة (Istrate C. and Badea D. 2015) توضيح أهمية تطبيق معيار التقرير المالى الدولى 4 IFRS فى تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين الرومانية، وقد اعتمدت الدراسة فى ذلك على إجراء مقارنة بين ملاءمة المعلومات لمستخدميها قبل وبعد تطبيق المعيار، **وقد توصلت الدراسة إلى أن** تطبيق معيار التقرير المالى الدولى 4 IFRS لم يساهم فى تحسين

جودة التقارير المالية بالمستوى المرغوب فيه، لذا فإنه ينبغى على مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB تطوير معيار التقرير المالى الدولى 4 IFRS لتفادى الانتقادات المتعلقة بالتطبيق فى الممارسة العملية.

٣- بينما استهدفت دراسة (عبدالحليم و جارالله ٢٠١٦) توضيح مدى ملاءمة تطبيق متطلبات الاعتراف بالإيراد وفقاً لمعيار التقرير المالى الدولى 4 IFRS بشركات التأمين العراقية وقياس الأثر على تحسين جودة التقارير المالية، حيث تناولت الدراسة عدة نقاط بحثية كان من أهمها كيفية تكوين الأرباح والخسائر بشركات التأمين عن طريق تحميل حساب العملاء بالمخاطر وعلاوة الاستثمار، وتوضيح ماهية المخاطر التى تتحملها تلك الشركات والمترتبة على إصدار عقود التأمين، **وقد توصلت الدراسة إلى** ضرورة الزام شركات التأمين العراقية بمعايير التقرير المالى الدولية فى سبيل تحسين جودة تقاريرها المالية كخطوة مبدئية لحين تطوير تلك المعايير وإصدار معيار شامل لعقود التأمين فقط بغرض جعل القوائم المالية لشركات التأمين قابلة للمقارنة والتوحيد على المستوى الدولى.

٤- كما استهدفت دراسة (Porzio C. et al. 2016) توضيح طبيعة ومحددات جودة الإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين، فى ضوء الالتزام بمعيار التقرير المالى الدولى IFRS4، وقد اعتمد الباحث على إجراء دراسة تطبيقية لعينة من شركات التأمين الأوربية المقيدة بسوق الأوراق المالية، **وقد توصلت الدراسة إلى** أنه توجد عدة محددات للإفصاح عن المخاطر منها حجم الشركة وهيكل التمويل والتشريعات القانونية السائدة بالدولة، **وأخيراً توصى الدراسة** بضرورة تطوير معيار التقرير المالى IFRS4 بغرض تحسين مستوى الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية.

٥- بينما استهدفت دراسة(Conyinno B. and Chepkirui G. 2016) توضيح العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية لشركات التأمين الكينية، وقد تمثلت تلك العوامل فيما يلى: التشريعات القانونية، كفاءة معدى التقارير المالية، سلامة البيانات المستخدمة، والمعايير المحاسبية التى تحكم القياس والإفصاح بالتقارير المالية، **وقد توصلت الدراسة إلى** أن كل من الالتزام بتبنى معيار التقرير المالى الدولى4 IFRS وكفاءة معدى التقارير المالية لتطبيق تلك المعايير وكذلك سلامة البيانات المستخدمة فى ضوء إطار متسق من التشريعات القانونية يساهم فى تحسين جودة التقارير المالية، إلا أنه ينبغى أن تطوير معيار التقرير المالى الدولي4 IFRS لتحقيق الاتساق بينه وبين المعايير الدولية الأخرى فى سبيل ضمان تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين.

٢. دراسات اهتمت بضرورة تطبيق معيار التقرير المالى الدولى 17 IFRS للتغلب على مشاكل التطبيق العملى لمعيار التقرير4 IFRS بغرض تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين.

١. استهدفت دراسة (Yanik S. and Bas E. 2017) توضيح متطلبات القياس والافصاح الواردة بالمعيار الدولى للتقرير المالى 17 IFRS وتناول أهم التعديلات التى طرأت على معيار عقود التأمين

IFRS 4، وتم إجراء الدراسة على عينة من شركات التأمين المقيدة ببورصة الأوراق المالية الأوربية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معيار التقرير المالي لعقود التأمين IFRS 17 كبديلاً عن معيار التقرير الدولي IFRS 4 سوف يساهم بشكل كبير في تحسين متطلبات القياس والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين، مما يعزز من جودة المعلومات المحاسبية الواردة بتلك التقارير وجعلها أكثر ملاءمة وقابلة للمقارنة مع التقارير المالية لشركات التأمين الأخرى على المستوى الدولي.

٢. كما استهدفت دراسة (Mariana V. 2017) توضيح دور التشريعات القانونية والمعايير المحاسبية المتعلقة بمجال التأمين في تحسين مستوى الافصاح والشفافية بالتقارير المالية وأثر ذلك على إدارة المخاطر، وتم إجراء الدراسة على عينة من البنوك المقيدة ببورصة الأوراق المالية الرومانية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التضارب بين التشريعات القانونية والمعايير المحاسبية يؤدى إلى تشويه المعلومات الواردة بالتقارير المالية وتصبح مضللة لمستخدميها مما يستوجب ضرورة وجود اتساق بين التشريعات والقوانين السائدة بالدولة من ناحية والمعايير المحاسبية من ناحية أخرى خاصة في ضوء التوجه نحو تطبيق معيار التقرير المالي الدولي لعقود التأمين IFRS 17 لتحسين جودة التقارير المالية.

٣. بينما استهدفت دراسة (Mignolet F. 2017) توضيح أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 على تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين وجعلها أكثر ملاءمة لمستخدميها وقابلة للمقارنة مع شركات التأمين الأخرى على المستويين المحلي والدولي، وقد تناولت الدراسة متطلبات الافصاح بالتقارير المالية وطرق القياس والاعتراف بالأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر، وقد توصلت الدراسة إلى أن صياغة وإصدار معيار التقرير المالي IFRS 17 جاء نتيجة توجيه العديد من الانتقادات لمعيار عقود التأمين IFRS 4، ولذا فإنه من الضروري التوجه نحو تبني معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 بغرض تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين.

٤. بينما استهدفت دراسة(Istrate C. 2017) توضيح أهم التغييرات بمعيار عقود التأمين IFRS 4 ودور معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 في تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين، وقد تناولت الدراسة متطلبات القياس والافصاح الواردة بمعيار التقرير IFRS 17 وكيفية عرض البيانات المالية وكذلك تقييم الأصول بالقيمة الجارية عن طريق استخدام التدفقات النقدية المستقبلية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تباين المعالجات المحاسبية في ضوء معيار التقرير IFRS 4 أثرت سلباً على جودة التقارير المالية مما يستلزم معه ضرورة تطبيق معيار التقرير المالي الدولي لعقود التأمين IFRS 17.

٥. استهدفت دراسة (غالي والفار ٢٠١٨) تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتي لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة

بالتقارير المالية لشركات التأمين، **وقد توصلت الدراسة إلى** وجود اتفاق بين آراء عينة الدراسة حول أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى17 IFRS على تحسين المحتوى الاخبارى للتقارير المالية لشركات التأمين وتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بها، وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير معايير المحاسبة المصرية المتعلقة بالمحاسبة عن عقود التأمين.

فروض البحث

فى ضوء الأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة التى تناولها الباحث ولأغراض تحقيق هدف الدراسة والتوصل إلى أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 على تطوير القياس والإفصاح المحاسبى وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية، فإنه يمكن للباحث صياغة الفروض التالية:

١- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 وتطوير الإعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين.

٢- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية.

القسم الثانى

دوافع ومبررات وأهداف صياغة وإصدار معيار التقرير المالى الدولى لعقود التأمين IFRS 17

يعد قطاع التأمين وذلك فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية حالة خاصة، ويرجع ذلك إلى التعقيد الذى يتصف به التأمين من حيث طبيعة نشاطه ذات المدى الطويل، وكذلك صعوبات تحديد العائد مقارنة بالأنشطة التجارية الأخرى، مما يؤدى إلى اختلاف القوائم المالية لشركة التأمين عن أية قوائم لشركة فى قطاع آخر (أبو نصار وحميدات ٢٠١٧).

وقد بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فى وضع منهجية شاملة متوافقة وذلك فيما يتعلق بالمحاسبة فى شركات التأمين، حيث قام المجلس بإصدار معيار التقرير المالى IFRS 4 بصورة مؤقتة لحين تبنى معايير التقرير المالى الدولية IFRS على نطاق دولى واسع خاصة الشركات المقيدة بالبورصات العالمية (الكبيجى ٢٠١٨).

ويمكن القول بأن معيار التقرير المالى الدولى IFRS 4 الخاص بعقود التأمين قد استهدف تحسين أسس الاعتراف والقياس وتقديم معالجات محاسبية من شأنها تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين وتلبية الاحتياجات المختلفة لمستخدمى هذه التقارير من المعلومات الملائمة التى تساعدهم فى تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة عدم التأكد المتعلقة بتلك التدفقات (Mignolet 2017).

وعلى الجانب الاخر فقد أوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية عند صياغة معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 بوجود مجموعة من الأسباب والمبررات التى دعت إلى ضرورة إصداره ، والتى أوردها بصدر المعيار وتتمثل فيما يلى (IFRS 17.IN 4):

١. يعد المعيار الدولى للتقرير المالى IFRS 4 معياراً مؤقتاً مما سمح باستخدام ممارسات محاسبية مختلفة لعقود التأمين، مما انعكس سلباً على جودة التقارير المالية وعدم ملاءمة المعلومات الواردة بها لمستخدميها من المستثمرين والمحللين الماليين(KPMG 2017).
٢. يوجد عدد من التعقيدات المتعلقة بعملية القياس لعقود التأمين والتى تتمثل فى طول فترة عقد التأمين والمخاطر المتعلقة به وعدم تداول تلك العقود بالأسواق المالية، بالإضافة إلى أن عقود التأمين قد تشمل مكونات استثمارية (PWC 2017).
٣. افتقار العديد من البيانات المالية بشركات التأمين للتحديث الدورى لقيمة التزامات التأمين، وكذلك المخاطر التى تعكس أثر التغيرات بالبيئة الاقتصادية مثل التغيرات فى أسعار الفائدة (غالى والفار ٢٠١٨).
٤. يسمح معيار التقرير المالى IFRS 4 لشركات التأمين باستخدام سياسات محاسبية متباينة مع عقود التأمين المتطابقة، ونتيجة لذلك فإنه لا يمكن إجراء المقارنات فيما بين التقارير المالية لشركات التأمين (الكبيجى ٢٠١٨).

فى ضوء ما سبق فإنه يمكن القول بأن قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 لتحقيق عدد من الأهداف وذلك على النحو التالى (Gambaro 2018, Istrate 2017, IFRS 17 Paragraph 1-2, PWC 2017,):

١. تطبيق المعيار الدولى للتقرير المالى IFRS 17 كبديلاً عن معيار IFRS 4 يعد ضرورة لما له من تأثير إيجابى على البيانات المالية ومؤشرات الأداء الرئيسية لشركات التأمين.
٢. وضع قواعد واضحة ومتسقة للإعتراف والقياس والافصاح والعرض لعقود التأمين التى تقع فى نطاق المعيار مما يسمح بإمكانية المقارنة فيما بين البيانات المالية لشركات التأمين المحلية والدولية.
٣. الحفاظ على التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى لتجنب الممارسات المحاسبية المتباينة بالنسبة لعقود التأمين المتطابقة لتحسين مستوى الافصاح والشفافية بالتقارير المالية وجعل المعلومات الواردة بها أكثر ملاءمة.
٤. يساهم تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 فى تحسين جودة التقارير المالية وتقديم معلومات أكثر شفافية وملاءمة حول:
   - كيفية تحديد الأرباح أو الخسائر التى تتبعها شركات التأمين بالنسبة لخدمات التأمين المقدمة وأرباح استثمار أقساط التأمين المحصلة من العملاء.
   - المخاطر التى قد تتعرض لها الشركات نتيجة لاصدار عقود التأمين.
   - تأثير عقود التأمين على الأداء المالى والمؤشرات المالية لشركات التأمين.

يخلص الباحث مما سبق بأن التوفيق مع متطلبات المعيار الدولى للتقرير المالى IFRS 17 كبديلاً لمعيار التقرير المالى IFRS 4 يعد ضرورة لما له من أثر بالغ فى مجال تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين، وتضمينها معلومات أكثر ملاءمة عن مؤشرات الأداء المالى والتدفقات النقدية بما يفيد فى ترشيد القرارات الاستثمارية لمستخدمى هذه التقارير.

القسم الثالث

أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية لشركات التأمين

في ضوء ما سبق وما تناوله الباحث يمكن القول بأن الهدف الرئيسي لقيام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بصياغة وإصدار معيار التقرير المالى الدولى لعقود التأمين IFRS 17 هو تطوير متطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي الواردة بمعيار التقرير المالى الدولى IFRS 4 والتي من شأنها تحسين جودة التقارير المالية بشركات التأمين وتجعلها أكثر ملاءمة لمستخدميها وقابلة للمقارنة على المستويين المحلي والدولى.

ويمكن للباحث توضيح أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 على تطوير متطلبات القياس والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين وذلك من خلال النقاط التالية

أولاً: نطاق سريان معيار التقرير المالى الدولى لعقود التأمين *IFRS 17*

نظراً للأهمية التي يتمتع بها قطاع التأمين، فقد سعى مجلس معايير المحاسبة الدولية لمعالجة أوجه القصور بمعيار التقرير المالى الدولى IFRS 4 التى أثرت سلباً على التقارير المالية، من خلال إصدار معيار يتناول جميع جوانب التقرير المالي للشركات التي تصدر عقود التأمين، ويحاول الإجابة على التساؤلات التالية (PWC 2017, KPMG 2017) :

١- هل هناك حاجة إلى إصدار معيار يتناول الشركات التي تصدر عقود التأمين فقط من أجل ضمان اتساق التقارير المالية داخلياً؟

٢- كيف سيضع المعيار الجديد تعريفاً موحداً لشركة التأمين، يمكن تطبيقه بثبات واتساق على المستوى الدولى مع الأخذ في الاعتبار اختلاف التشريعات والقوانين من دولة لأخرى؟

٣- هل يقتصر تطبيق المعيار على شركات التأمين فقط على الرغم من وجود شركات أخرى غير شركات التأمين تقوم بإصدار عقود تأمين؟

٤- هل يقتصر تطبيق المعيار على عقود التأمين المصدرة فقط؟

٥- ما هو موقف المعيار من الأنشطة الأخرى التي تمارسها شركات التأمين بخلاف الأنشطة التأمينية؟

وللتغلب على تلك التعقيدات فإن الحل الأمثل يتمثل في تخصيص المعيار لنشاط التأمين فقط وليس للكيان وبالتالي يتم تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 على جميع عقود التأمين التي يتضمنها نطاقه طوال مدة تلك العقود، بغض النظر عن طبيعة نشاط الجهة التي تصدر تلك العقود.

ويرى الباحث أن معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 يعد خطوة هامة في مجال ضبط الممارسات المحاسبية لنشاط التأمين وتحسين جودة التقارير المالية بها.

باستقراء الفقرة الثالثة من معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17، يجد الباحث أن هناك نطاقاً محدداً للعقود التي يطبق عليها المعيار وذلك على النحو التالي (IFRS 17 para.3):

١- عقود التأمين التي تصدرها الشركة

يعرف عقد التأمين وفقاً لمعيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 بأنه "عقد يقبل بموجبه أحد الطرفين (مصدر العقد) بتحمل مخاطر تأمين هامة من طرف آخر (حامل الوثيقة) عن طريق الموافقة على تعويض حامل الوثيقة "بوليصة التأمين" في حالة وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد (الخطر المؤمن ضده) يؤثر سلباً على حامل الوثيقة (IFRS17 AppendixA).

من التعريف السابق يرى الباحث أن تعريف عقد التأمين طبقاً لمعيار التقرير المالى الدولى IFRS17 لم يتغير بشكل ملحوظ عن التعريف الوارد بمعيار التقرير المالى الدولى IFRS4 المقابل للمعيار المصري المعدل رقم ٣٧ سنة ٢٠١٥.

ويمكن القول بأن مفهوم عقد التأمين الوارد بالمعيار يرتكز على أربع عناصر جوهرية يجب توافرها بعقد التأمين من أجل تطبيق المعيار وهي على النحو التالي:

أ- مخاطر التأمين.

ب-أن تكون مخاطر التأمين هامة.

ج- الحدث المستقبلي غير مؤكد.

د- أن ينتج أثر سلبي إذا وقع الحدث المؤمن ضده.

مما سبق فإنه يمكن القول بأن مخاطر التأمين تمثل جوهر عقد التأمين، فإذا كان العقد يحول لشركة التأمين فقط مخاطر مالية دون مخاطر التأمين فإنه بذلك لا يعد عقد تأمين، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض عقود التأمين لا تنقل أية مخاطر تأمين للشركة في البداية إلا أنها تنقلها في وقت لاحق.

بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب أن تكون مخاطر التأمين هامة ويحدث ذلك في حالة أن الحدث المؤمن ضده في عقد التأمين ينتج عنه مدفوعات إضافية كبيرة تتكبدها الشركة وخسارة إجمالية لهذا العقد، ويعني ذلك أن تكون القيمة الحالية للمدفوعات الإضافية أكبر من القيمة الحالية للمبالغ مستحقة الدفع في حالة عدم وقوع الحدث المؤمن ضده، ولتقييم ما إذا كانت هذه الحالة قائمة بالفعل فإنه ينبغي على شركات التأمين الاعتماد على القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس القيمة الزمنية للنقود وخصائص التدفقات النقدية وخصائص السيولة لعقد التأمين (غالي والفار ٢٠١٨ ,IFRS 17 IN4).

ويرى الباحث أن معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 يختلف عن معيار التقرير المالى الدولى IFRS4 في تقييم مدى أهمية مخاطر التأمين على أساس القيمة الحالية باستخدام معدلات الخصم الأمر الذي لم يكن موجوداً كإلزام بمعيار التقرير المالى الدولى IFRS4.

٢- عـقـود إعـادة التـأمين:

تلجأ شركات التأمين إلى تحويل مخاطر التأمين لطرف آخر يسمى بشركة إعـادة التـأمين رغبة منها في حمايتها من أية خسائر كبرى لعقود التأمين التي تصدرها، ويتم ذلك بموجب اتفاقيات تعاقدية يتضمنها عقد التأمين (Yanik S. and Bas E. 2017).

وقد عرف عقد إعادة التأمين بمعيار التقرير المالى الدولى IFRS17 على أنه "عقد تأمين يصدره شركة إعادة التأمين بغرض تعويض شركة تأمين أخرى عن الخسائر الناجمة عن عقد واحد أو أكثر مـن العقود التي أصدرتها (IFRS17 AppendixA, PWC 2017).

ويمكن القول بأن معيار IFRS17 قد أخذ بعين الاعتبار طبيعة عقود إعادة التأمين المحـتفظ بها المختلفة عن عقود التأمين المصدرة، حيث يلزم المعيار بقياسها والإفصاح عنها بشكل مستقل عن العقود المصدرة الواقعة ضمن نطاقه بغرض توفير معلومات مالية جيدة عن طبيعة العقـود وأثرهـا على الأداء المالي (Widing B. and Jansson J. 2018).

ويرى الباحث أن متطلبات معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 لتقدير مخـاطر التـأمين الهامة بعقد إعادة التأمين هي نفسها متطلبات تقييم مخاطر التأمين الهامة بعقد التأمين، بالإضـافة إلى ذلك فإن شركات التأمين الوسيطة (بين شركة التأمين الأصلية وشركة إعادة التأمين) لن تتـأثر بالمعيار نظراً لأنها لا تصدر عقود تأمين حيث يقتصر نشاطها على تنسيق وترتيب تغطية التـأمين مع العملاء (شركات إدارة التأمين الأخرى) نيابة عن شركة التأمين.

٣- عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية

عرف عقد الاستثمار الذي يحتوي ميزة المشاركة الاختيارية بمعيار التقرير المالى الـدولى IFRS17 على أنه "عقد يمنح حاملة الحق في استلام مزايا "دفعات" إضافية وذلـك كتكملـة لمنـافع مضمونة مع الأخذ في الاعتبار أن تحديد مبالغ وتوقيت تلك المزايا يخضع تعاقدياً لتقدير مصدر العقد "الشركة التي تصدر العقد، وتعتمد هذه المزايا على أي مما يلـي (IFRS17 Appendix A. PWC 2017, IFRS 17 KPMG 2017):

أ- أداء مجموعة بعينها من العقود أو نوع محدد من العقود.

ب- عائدات الاستثمار المحققة و/ أو غير المحققة على مجموعة معينة من الأصول التي تحتفظ بها شركة التأمين/مصدرة العقدة.

ج- الأرباح أو الخسائر الخاصة بالشركة المصدرة لعقد التأمين.

تعد عقود الاستثمار التي تحتوي على ميزات المشاركة الاختيارية من أهم مـشاكل تطبيـق معيار التقرير المالى الدولى IFRS17، حيث أنه على الرغم من توافر الشكل القانوني لعقود التأمين، إلا أنها تفتقر لجوهر تعريف عقد التأمين كونها لا تحول مخاطر تأمين هامة (IFRS 17 Para.71).

بالإضافة إلى ذلك فقد تضمن نطاق تطبيق معيار التقرير المالى الـدولى IFRS 17 لعقـود الاستثمار التي تحتوي على ميزات المشاركة الاختيارية وعدم اعتبارها أدوات مالية يطبـق عليهـا

معيار التقرير المالى الدولى IFRS9 ولكن بشرط أن تصدر نفس الشركة عقود تأمين (IFRS 17) paragraph3, PWC 2017.

يرى الباحث مما سبق أن معالجة ذلك النوع من العقود وفقاً لمعيار التقرير المالى الدولى IFRS17 يحقق العديد من المزايا من أهمها ما يلي:

أ- استخدام نفس المعالجة المحاسبية لكلا النوعين من العقود سيؤدي إلى توفير المعلومات أكثر ملاءمة لمستخدمي التقارير المالية.

ب- تجنب التعقيدات المحاسبية التي يمكن أن تواجه شركات التأمين المصدرة لعقود الاستثمار التي تحتوي على ميزات المشاركة الاختيارية التي تنتج من أن بعض مزايا المشاركة التقديرية يمكن فصلها إلى مكون حقوق الملكية (غالي والفار ٢٠١٨).

ج-يتطلب تطبيق معيار التقرير المالى IFRS17 تكاليف مرتفعة يصعب تحملها بالنسبة للشركات التي لا تصدر عقود تأمين، ولذلك فقد اشترط مجلس معايير المحاسبة الدولية أن تقوم الشركة المصدرة لعقود الاستثمار التي تحتوي على ميزات المشاركة الاختيارية بإصدار عقود تأمين.

د- عدم تأثر القوائم المالية المجمعة والمستقلة للشركات التابعة في حالة ما إذا كانت شركات المجموعة تصدر عقود تأمين، حيث أن معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 يطبق على الكل، ولكن تكمن المشكلة إذا كانت الشركة التابعة لا تصدر عقود تأمين والشركة الأم تصدر عقود تأمين هنا يتم تطبيق معيار الأدوات المالية IFRS9 بالقوائم المستقلة بينما يتم تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 بالقوائم المجمعة (IFRS 17 KPMG 2017).

٤- عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة

تتميز عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة بأن مستوى الخدمة فيها يعتمد على حدث مستقبلي غير مؤكد، على سبيل المثال خدمات الصيانة للآلات والمعدات والتي يلتزم بموجبها مقدم الخدمة في حالة وجود عطل بتلك الآلات والمعدات، وتستند قيمة الأتعاب للخدمة المقدمة إلى عدد مرات الأعطال المتوقع ولكن في نفس الوقت من غير المؤكد ما إذا كانت أحد هذه المعدات سوف تتعطل(IFRS 17 PWC 2017).

بالرجوع إلى تعريف عقد التأمين الوارد بمعيار التقرير المالى IFRS17، يمكن القول بأن عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة تفي بتعريف عقد التأمين الوارد بالمعيار مع الأخذ في الاعتبار أن بعض الدول لا تعتبر تلك العقود بمثابة عقود تأمين، ويرجع ذلك للأسباب التالية (Istrate C. 2017, Rudolph A. 2017, Widing B. and Jansson J. 2018):

أ- هناك حدث غير مؤكد وهو الحاجة إلى مساعدة أو إصلاح.

ب- المصلحة التأمينية حيث يتأثر المؤمن عليه سلبياً بوقوع هذا الحدث.

ج-هناك تعويض، حيث يتم تعويض حامل الوثيقة من قبل مقدم الخدمة إذا وقع الحدث الغير مؤكد وكانت هناك حاجة إلى مساعدة أو إصلاح.

ولتحقيق مزيد من المرونة المحاسبية، فقد سمح معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 بالفقرة رقم 8 للشركات بأن تختار بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 أو IFRS 15 وذلك بالنسبة لهذا النوع من العقود والتي تفي بتعريف عقد التأمين فقط في حال تحقق الشروط التالية(IFRS 17 paragraph 8, PWC 2017):

١- سعر العقد الذي وضعته الشركة لعميل لا يعكس تقديرها للمخاطر المتعلقة بهذا العميل.

٢- يعوض العقد العميل بتقديم خدمات وليس بدفعات نقدية.

٣- تنشأ مخاطر التأمين المحولة للشركة بشكل رئيسي من تكرار استخدام العميل للخدمة وليس عن عدم التأكد من تكلفة هذه الخدمات.

مع الأخذ في الاعتبار أنه في حالة عدم توافر تلك الشروط أعلاه فإن الشركة تلتزم بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS17.

ويمكن القول بأن تطبيق نهج تخصيص الأقساط بالنسبة لعقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS17 سوف يعطي نتيجة قياس مماثلة لتلك التي سنحصل عليها بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS15، وبما أن معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 يركز على نشاط التأمين وليس الكيان، لذلك فمن الأفضل للشركات التي تصدر عقود تأمين ولكنها تصدر عقود خدمات ذات أتعاب محددة أن تطبق معيار التقرير المالي الدولي IFRS15 بدلاً من IFRS17 إذا تحققت الشروط وذلك كنوع من الاتساق مع باقي عقود العملاء التي تصدرها (Yanik S and E. 2017, Istrate C. 2017).

في ضوء ما سبق يرى الباحث أن السماح بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 أو IFRS 15 بالنسبة لعقود الخدمات ذات الأتعاب المحددة، يعتبر نوع من المرونة حيث يمكن الشركات التي تصدر كلا النوعين من العقود من المحاسبة بنفس الطريقة.

ثانياً: فصل مكونات العقد

ينص معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 بالفقرات (10,11,12,13) على أن عقد التأمين قد يحتوي على مكون أو أكثر يقع ضمن نطاق معيار آخر، كأن يتضمن على سبيل المثال مكون استثمار أو مكون خدمة أو كليهما، وبالتالي ينبغي على الشركة القيام بتحليل هذا العقد بهدف تحديد ما إذا كان يحتوي على مكونات غير تأمينية يجب فصلها ومعالجتها وفقاً لمتطلبات معايير أخرى أم لا (IFRS17, paragraph 10-13, PWC 2017).

يتطلب معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 فصل ثلاث مكونات غير تأمينية من عقد التأمين وفقاً لخصائصها وشروط، لتتم معالجتها محاسبياً بشكل منفصل وهي كالتالي (IFRS17, KPMG 2017):

- المشتقات الضمنية.
- مكونات الاستثمار.
- تعهدات الشركة بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية يمكن تمييزها بذاتها إلى حامل الوثيقة.

وقد أشارت الدراسات إلى أن معيار التقرير المالي الدولي IFRS4 لم يكن ملزماً لشركات التأمين بفصل أي التزام بتقديم خدمات غير تأمينية قابلة للتمييز بعقد التأمين، على الرغم من أنه يسمح لهذه الشركات بتغيير سياستها طوعياً وذلك فيما يخص تعهداتها بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية من عقود التأمين عند تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS15، إلا أن غالبية الشركات قد لا تقدم على مثل هذه الخطوة، وبناءً عليه فمن المتوقع أن يصاحب التطبيق الأولي لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS17 فصل لتلك المكونات لأول مرة عن عقود التأمين، مع الأخذ في الاعتبار أنه ليس كل الخدمات غير التأمينية التي يمكن تمييزها يتم فصلها، فهناك أنشطة ينبغي أن تقوم بها شركة التأمين لتنفيذ العقد على سبيل المثال المهام الإدارية حيث أن مثل هذه الخدمات لا تفصل بطبيعة الحال (Istrate C. 2017, IFRS 17,PWC 2017, IFRS 17, KPMG 2017).

يرى الباحث أن السبب الرئيسي لفصل مكونات عقد التأمين هو تحسين جودة التقارير المالية وتوفير معلومات أكثر ملاءمة عن التدفقات النقدية المرتبطة بهذه المكونات والأداء التشغيلي للشركة بما يلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المختلفة المرتبطة بالشركة.

ثالثاً: تجميع عقود التأمين:

تناول معيار التقرير المالي الدولي IFRS15 بالفقرة رقم 7 مبدأ تجميع العقود، حيث يلزم الشركة بأن تجمع عقدين أو أكثر من العقود المبرمة في نفس الوقت أو في نفس الإطار الزمني مع عميل محد أو مع أطراف ذات علاقة بهذا العميل، ومن ثم يتم المحاسبة عن هذه العقود كما لو كانت عقد واحد (IFRS 15, 2017 paragraph 7).

وعلى الجانب الآخر، يتطلب معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 وفقاً للفقرتين 14، 16 تجميع العقود ذات المخاطر المماثلة في محفظة محددة، ثم يتطلب تقييم هذه المحفظة إلى مجموعات ، وذلك على النحو التالي(IFRS 17, paragraph 14,16, PWC 2017):

- تنص الفقرة ١٤ من معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 بأنه ينبغي على الشركة في البداية تحديد محافظ لعقود التأمين بحيث تتكون كل محفظة من عقود التأمين التي تخضع لمخاطر مماثلة وتدرا معاً.
- بينما تنص الفقرة ١٦ من معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 بأنه ينبغي تقسيم محفظة عقود التأمين كحد أدنى إلى المجموعات التالية:
  - مجموعة عقود التأمين المحملة بخسائر عند الاعتراف الأولي إن وجدت.
  - مجموعة عقود التأمين التي لا يحتمل بشكل كبير أن تصبح محملة بخسائر لاحقاً.(*)

(*) العقود المحملة بخسائر (أي المتوقع خسارتها) هي تلك العقود التي تكون تكاليفها التي لا يمكن تجنبها للوفاء بالتزاماتها أكبر من المنافع الاقتصادية المتوقع الحصول عليها بموجب هذه العقود.

- مجموعة عقود التأمين الأخرى المتبقية في المحفظة.

كما ينبغي أن تقتصر المجموعة الواحدة على العقود التي صدرت خلال نفس السنة ويرجع ذلك لعدد من الأسباب منها(Istrate C.2017, Widing B. and Jansson J.2018):

- يؤدي وجود محفظة تأمين طويلة المدى (أكثر من سنة) إلى عدم الاعتراف بالأرباح عن المجموعات في الوقت المناسب (إن لم تكن المجموعة مكملة بخسائر) نتيجة أن هامش الخدمة التعاقدية لكل مجموعة سيكون مستمراً (يغطى أكثر من سنة) أيضاً.
- يؤدي وجود محفظة تأمين طويلة المدى إلى فقدان كم هائل من المعلومات حول ربحية كل مجموعة.
- يؤدي وجود محفظة تأمين طويلة المدى إلى وجود مشاكل تتعلق بالعبء التشغيلي.
- يعتبر مبدأ السنة بمثابة تبسيط عملي نظراً لأسباب تتعلق بالتكاليف والعوائد.

يرى الباحث أن معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 يمنع إجراء أية مقاصة بين مجموعات عقود التأمين والتي يختلف مستوى ربحيتها أو خسائرها، ويكمن السبب الرئيسي في ذلك هو تحسين جودة التقارير المالية وجعل المعلومات الواردة بها أكثر ملاءمة لمستخدميها بحيث تكون مفيدة لهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسعير العقود وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى ذلك فإن إجراء مقاصة بين العقود المربحة والعقود المحملة بخسائر سيؤدي إلى فقد معلومات هامة مما يؤثر بالسلب على مستخدميها وتصبح مضللة لهم.

رابعاً: الاعتراف بعقود التأمين:

يرتكز معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 على عدة محاور للاعتراف بعقود التأمين، ويمكن للباحث استعراضها وفقاً لما جاء بفقرات المعيار وذلك على النحو التالي:

١- توقيت الاعتراف بعقود التأمين المصدرة

ينبغي على الشركة بموجب معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 في المرحلة التالية لمرحلة التجميع الاعتراف بمجموعة عقود التأمين التي تصدرها في توقيت مبكر وذلك على النحو التالي: (IFRS17, PWC, 2017)

- بداية فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين.
- تاريخ استحقاق أول دفعة من حامل وثيقة في مجموعة عقود التأمين.
- وفقاً للحقائق والظروف التي تدركها الشركة عندما تصبح المجموعة ككل محملة بالخسائر "قبل بدء التغطية"(**).

٢- الاعتراف بالتدفقات النقدية لاقتناء عقود التأمين(*)

ينص معيار IFRS17 على أنه ينبغي الاعتراف بأصول أو التزامات التدفقات النقدية لاقتناء التأمين المتعلقة بمجموعة عقود التأمين المصدرة، ثم تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بهذه

(**) ينبغي على الشراكة أن تعترف بعقود التأمين المحملة بخسارة في فترة ما قبل بدء التغطية.

(*) توجد عدة مرادفات لمصطلح التدفقات النقدية لاقتناء عقود التأمين ومنها تكاليف الاستحواذ وتكاليف استحواذ أعمال التأمين المؤجلة و كل هذه المسميات تعطي نفس المعنى.

الأصول أو الالتزامات الناشئة عن التدفقات النقدية لاقتناء التأمين عند الاعتراف بمجموعة عقود التأمين التي خضعت لها هذه التدفقات النقدية (IFRS17 PWC, 2017):

يرى الباحث أن معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 يتطلب لأغراض القياس والعرض أن تدرج هذه التدفقات ضمن القيمة الدفترية لمجموعات عقود التأمين، وذلك على عكس ما كان يتم مسبقاً مع تكاليف الاستحواذ.

٣- توقيت الاعتراف بعقود إعادة التأمين المحتفظ بها

تتميز عقود إعادة التأمين بطبيعة مختلفة عن عقود التأمين المصدرة من قبل الشركة حيث أنها مصممة لتغطية المطالبات المتكبدة بموجب عقود التأمين الأساسية خلال فترة محددة.

ينص معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 على أنه يتم الاعتراف بعقود إعادة التأمين المحتفظ بها وذلك على النحو التالي: (IFRS17 PWC, 2017)

أ- إذا كانت عقود إعادة التأمين المحتفظ بها تغطي على أساس نسبي خسارة مجموعة عقود التأمين، فإنه يتم الاعتراف بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها عند بداية فترة التغطية لعقود إعادة التأمين، أو عند الاعتراف الأولي بعقود التأمين الأساسية أيهما أقرب.

ب- إذا كانت مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها تغطي إجمالي الخسائر الناتجة عن مجموعة عقود التأمين التي تتجاوز مبلغ محدد، فإنه يتم الاعتراف بمجموعة عقود التأمين المحتفظ بها عند بداية فترة تغطيتها.

يرى الباحث مما سبق أنه تم تعديل متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 فيما يتعلق بمعالجة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها مع مراعاة الآتي:

- **لا تعترف الشركة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها حتى يتم الاعتراف بعقد واحد على الأقل من عقود التأمين الأساسية.**
- **تعتبر مجموعات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها ضمن الأصول وليس الالتزامات.**
- **تقوم الشركة التي تحتفظ بعقود إعادة التأمين بدفع مبلغ إلى شركة إعادة التأمين ويعتبر ذلك بمثابة جزء ضمني من القسط وليس أرباحاً ناتجة عن عقود إعادة التأمين.**

٤- توقيت الاعتراف بعقد الاستثمار الذي يحتوي ميزة مشاركة اختيارية

ينص معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 على أن تاريخ الاعتراف الأولي بعقود الاستثمار التي تحتوي على ميزات المشاركة الاختيارية هو ذلك التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفاً في العقد(IFRS17, KPMG, 2017).

يخلص الباحث من الفقرة السابقة أن السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى عدم وجود فترة ما قبل التغطية التي تتميز بها عقود التأمين والتي تتطلب عمليات تشغيلية.

٥- الاعتراف عند تجميع الأعمال وتمويل عقود التأمين

عندما تستحوذ الشركة على عقود تأمين مصدرة أو عقود تأمين محتفظ بها، فإنه ينبغي عليها وفقاً لما جاء بالفقرتين 14،16 من معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 والتي تخص تجميع عقود التأمين بهدف تحديد مجموعات العقود المستحوذ عليها.

- يرى الباحث مما سبقَ أن العقود المحولة أو المستحوذ عليها تعامل وفقاً لمعيار التقرير المالى الدولى IFRS17 كما لو كانت قد أبرمت فيْ تاريخ الاستحواذ "التجميع أو التحويل".

كما يخلص الباحث مما سبق أن معيار التقرير المالى الدولى4 IFRS (المقابل للمعيار المصري المعدل رقم (٣٧) سنة ٢٠١٥ لم يحدد أسساً واضحة لتوقيت الاعتراف بعقود التأمين بالقوائم المالية، وتبلور ذلك في ترك المجال أمام للشركات لاستخدام المعيار الدولىْ IAS 8 "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، عند وضع سياسة محاسبية تتعلق بالعقود التي تدخل بنطاق معيار التقرير المالى الدولى IFRS4 ويتضح ذلك بالفقرتين 13،14 من المعيار (IFRS4, paragraph 13,14, PWC, 2017).

وعلى الجانب الآخر، فقد قام معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 بوضع أسس محددة للاعتراف بالعقود الواقعة ضمن نطاقه، وقد تمثل ذلك بوضوح بالفقرة رقم ٢٥ بالمعيار والتي جمعت بين وجهتين النظر الذين كانا محل خلاف، وهما على النحو التالى (IFRS 17, paragraph 25, PWC, 2017, Istrate C. 2017):

- **وجهة النظر الأولى:** ينبغي الاعتراف بالعقد عند تحويل مخاطر مهمة "جوهرية" إلى الشركة بغض النظر عن توقيت بدء التغطية.
- **وجهة النظر الثانية:** ينبغي الاعتراف بالعقد عند أداء أحد الطرفين لالتزام عليه.

خامساً: القيـــــــــاس:

باستقراء معيار التقرير المالى الدولىIFRS17 يجد الباحث أن المعيار قد وضع ثلاثة منـاهج أو مداخل لقياس مجموعة عقود التأمين الواقعة ضمن نطاقه وهي على النحو التالي:

(IFRS17, KPMG 2017, IERS17, PWC 2017, widing and Jansson 2018).

١- منهج "مدخل" النموذج العام" نموذج القياس الألزامي.

٢- منهج "مدخل" الرسوم المتغيرة.

٣- منهج "مدخل" تخصيص الأقساط.

ويمكن للباحث تناول المداخل الثلاث السابقة بشيء من التوضيح وذلك على النحو التالي:

١- منهج "مدخل" النموذج العام" نموذج القياس الألزامي

أولاً: القيـــــــاس الأولـــــــي

يطبق هذا المنهج على جميع عقود التأمين فيما عدا عقود التأمين التي تحتوي ميزات المشاركة المباشرة (والتي يطبق عليها منهج الرسوم المتغيرة) وعقود التأمين قصيرة الأجل والتي يطبق عليها منهج تخصيص الأقساط طالما كانت مؤهلة لذلك (Mignolet 2017).

يرتكز هذا المنهج على عدد من المكونات الأساسية تشكل في مجملها أساس القياس، حيث تنقسم تلك المكونات إلى مجموعتين يمكن توضيحها على النحو التالي: (IFRS 17 PWC 2017, IFRS 17 KPMG, 2017)

المجموعة الأولى: الوفاء بالتدفقات النقدية وتتضمن ما يلي:

١- تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

٢- معدلات الخصم.

٣- تعديل المخاطر- للمخاطر غير المالية:

المجموعة الثانية: هامش الخدمة التعاقدية

يمكن للباحث تناول مكونات منهج "مدخل" النموذج العام بشيء من التوضيح وذلك على النحو التالي:

المجموعة الأولى: الوفاء بالتدفقات النقدية

يشير مصطلح الوفاء بالتدفقات النقدية إلى تقديرات القيمة الحالية للمبالغ التي تتوقع الشركة تحصيلها من الأقساط ودفعها للمطالبات والمزايا والمصروفات المتعلقة بمجموعة العقود، معادة بعدم التأكد (تعديل المخاطر) والقيمة الزمنية للنقود وأثر المخاطر المالية (معدلات الخصم) (IFRS 17 PWC, 2017, IFRS 17 KPMG, 2017)

١- تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية

يمثل مبدأ التقديرات بشكل عام القاعدة الرئيسية لكافة جوانب معيار التقرير المالي الدولي IFRS17، وبناءً عليه سيكون هناك تحدي كبير أمام الشركات لتحسين جودة أقسامها الداخلية المعنية بتقديم التقارير التي ستستند إليها الإدارة في اعتماد التقديرات المناسبة (widing and Jansson 2018) وقد أشارت إحدى الدراسات أن هناك عدة خصائص يجب توافرها في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية "المتوقعة" وهي على النحو التالي: (IFRS 17 KPMG 2017, IFRS 17, PWC 2017, widing and Jansson 2018)

أ- ينبغي أن تكون التقديرات موضوعية وبعيدة عن التحيز، حيث يجب أن تكون جميع المعلومات المتاحة معقولة ومؤيدة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، لتقدير مبالغ وتوقيت وعدم التأكد لهذه التدفقات.

ب- ينبغي أن يكون هناك اتساق بين التقديرات ومتغيرات السوق، حيث يجب أن تعتمد التقديرات على معلومات مبنية على مرجعية عامة بالسوق تمكن مستخدمي التقارير المالية من فهمها بشكل أكبر من تلك المبنية على مرجعية خاصة بالشركة.

ج- ينبغي أن تعكس التقديرات الظروف القائمة في تاريخ القياس، حيث أن القياسات التي تعتمد على تقديرات متسقة مع أسعار السوق تتسم بانخفاض مستوى عدم التأكد وتكون أكثر ملاءمة من القياسات المبنية على توقعات خاصة بالشركة تختلف عن إجماع السوق.

د- ينبغي على الشركة أن تقوم بتقدير تعديل المخاطر وذلك للمخاطر غير المالية بشكل صريح (منفصل) عن التقديرات الأخرى، كما ينبغي عليها تقدير التدفقات النقدية بشكل منفصل عن تسوية القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية.

ه- ينبغي أن تقع تقديرات التدفقات النقدية ضمن حدود عقد التأمين.(*)

يرى الباحث أن التقديرات الصريحة للتدفقات النقدية تتطلب من الشركة أن تنظر بفعالية فيما إذا كانت الظروف قد تغيرات أم لا، مما يؤدي إلى معلومات أكثر فائدة عن التزامات الشركة تجاه حاملي وثائق التأمين مقارنة بتلك التقديرات التي تدمج التدفقات النقدية بتعديلات (تسوية) القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية.

ويمكن القول بأن توافر الخصائص السابق ذكرها بتقديرات التدفقات النقدية سوف يؤدي إلى تحقيق العديد من المنافع وهى على النحو التالى(Istrate C.2017,Mignolet F. 2017):

- تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير المالية وإمداد مستخدميها بالمعلومات الملائمة عن الالتزامات والحقوق التعاقدية للشركة نتيجة لاستخدام معلومات تعكس بشكل أفضل مبالغ وتوقيت وعدم تأكد التدفقات النقدية المتولدة من هذه الالتزامات والحقوق.
- تحقيق الاتساق مع المعايير الدولية للتقرير المالي الأخرى التي تتناول التزامات مالية لها خصائص مماثلة لالتزامات عقود التأمين مثل معيار التقرير المالى الدولى IFRS9 الذى يتطلب القياس على أساس التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.
- تحسين مستوى الشفافية بالتقارير المالية نتيجة لاستخدام تقديرات غير متحيزة أو محايدة.

٢- معدلات الخصم

تقوم الشركات المطبقة لمعيار التقرير المالى الدولى IFRS4 باستخدام تقديرات تاريخية (لا تعكس التغيرات الحالية في السوق) لقياس التزامات عقود التأمين مما أثر بالسلب على التقارير المالية وعدم ملاءمة المعلومات الواردة بها (Laurent et al., 2016).

بينما في ظل تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 والذي ينص على أنه ينبغي تعديل التدفقات النقدية المستقبلية لتبين أثر القيمة الزمنية للنقود وكذلك المخاطر المالية الأخرى (على سبيل المثال مخاطر السيولة ومخاطر العملة المرتبطة بتلك التدفقات النقدية) مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك يتم من خلال تطبيق معدلات الخصم على كافة عقود التأمين دون استثناء (Mignolet, 2017).

يرى الباحث مما سبق أن تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية مقارنة بتطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS4 نتيجة للاعتماد على

(*) التدفقات النقدية الواقعة ضمن حدود العقد عبارة عن التدفقات النقدية التي تتعلق مباشرة بالوفاء بالعقد وتشمل الأقساط المستلمة من حامل الوثيقة والمدفوعات إلى حامل الوثيقة أو نيابة عنه والمدفوعات إلى حامل الوثيقة أو نيابة عنه الناتجة عن المشتقات ومصروفات استهلاك الاقتناء للعقد وتكاليف تسوية المطالبات والتكاليف التي تتكبدها الشركة لتقديم عائدات تعاقدية تدفع عيناً والعمولات التي تدفع لوسطاء التأمين والرسوم والضرائب المتعلقة بعقود التأمين وتوزيع التكاليف غير المباشرة الثابتة والمتغيرة مثل إهلاك المباني والإيجار والتي تنسب مباشرة إلى الوفاء بعقود التأمين.

تقديرات مبنية على ظروف السوق الحالية وليست تقديرات تاريخية غير حقيقية مما يؤدي إلى جعل المعلومات الواردة التقارير المالية أكثر ملاءمة وتعبر بصدق عن الوضع الجاري للشركة.

ويمكن القول بأن هناك عدة خصائص يجب توافرها بمعدلات الخصم المستخدمة وهى على النحو التالي(IFRS, paragraph 36, PWC 2017, KPMG 2017):

أ- ينبغي أن تعكس معدلات الخصم القيمة الزمنية للنقود وخصائص التدفقات النقدية والسيولة لعقود التأمين.

ب-ينبغي وجود اتساق بين معدلات الخصم وأسعار السوق الحالية.

ج- ينبغي عند تحديد معدلات الخصم استبعاد أثر العوامل المؤثرة على أسعار السوق الحالية والتي لا تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين.

يخلص الباحث مما سبق فيما يتعلق بتحديد معدلات الخصم، أن معيار IFRS17، قد أحدث تطوراً مقارنة بمعيار IFRS4 والذي أتاح الخيار أمام الشركات لاستخدام معدلات خصم تستند إلى العائد المتوقع على الأصول أو استخدام معدلات خصم تحددها السلطات التنظيمية أو استخدام معدلات خالية من المخاطر أو عدم استخدام معدلات خصم نهائياً، وبالتالي فإن ضبط الممارسات المحاسبية وعدم وجود خيارات لها يؤثر بالإيجاب على جودة التقارير المالية.

٣- تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية

يتطلب معيار التقرير المالى الدولىIFRS17 من الشركات أن تضع تصوراً للمخاطر غير المالية في العقود من خلال إدراج تعديل المخاطر (مقابل الخطر) للمخاطر غير المالية في قياس التزامات هذه العقود، ليعكس المقابل (العوض) الذي تطلبه الشركة لتحمل عدم تأكد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية الناشئ عن المخاطر غير المالية في حال وفاء الشركة بعقود التأمين(أحد أشكال تجنب المخاطر) (England et al. 2018, IFRS17. KPMG 2017).

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية ينبغي أن يعكس جميع المخاطر غير المالية (مخاطر التأمين) الناشئة مباشرة عن عقود التأمين ولا ينبغي أن يعكس المخاطر غير المالية التي لا تنشأ عن عقود التأمين مثل المخاطر التشغيلية (Mignolet 2017).

ويمكن القول بأن تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية لا يعكس القيمة العادلة إنما يعكس العبء الاقتصادي نتيجة تحمل المخاطر غير المالية وبذلك فإنه يختلف اختلافاً جوهرياً عن مصطلح علاوة المخاطر الواردة بمعيار التقرير المالى الدولى IFRS13 الخاص بمقياس القيمة العادلة ويكمن ذلك في أن الهدف هنا قياس مدى قدرة الشركة على الوفاء بعقود التأمين (IFRS 17, PWC 2017, IFRS 17, KPMG 2017).

كما ينبغي أن يتم إدراج تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية في القياس بشكل صريح و ليس ضمني، كونه منفصلاً عن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات الخصم التي تعدل هذه التدفقات النقدية، مع الأخذ في الاعتبار أن قياس تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية يتأثر بعدة

عوامل، يمكن للباحث توضيحها كما يلي: (England et al., 2018, More D. and Krvavych Y., 2017)

- مدى شدة المخاطر واحتمال تكرارها.
- الفترة الزمنية للعقود.
- نطاق توزيع الاحتمالات.
- مستوى الخبرة المتعلقة بتحديد عدم اليقين بشأن مقدار وتوقيت التدفقات النقدية.
- مستوى المعرفة بالتقديرات الحالية.

في ضوء ما سبق يرى الباحث أن تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية طبقاً لمتطلبات القياس بمعيار التقرير المالى الدولى IFRS17 سوف يساهم في تحسين جودة التقرير المالي ويرجع ذلك للأسباب التالية:

أ- القياس الصريح للمخاطر غير المالية سيمكن من تمييز الالتزامات المولدة للمخاطر عن الالتزامات الخالية من المخاطر مما يوفر رؤية أوضح لعقود التأمين.

ب- تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية سوف يتيح معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية عن وجهة نظر الشركة للعبء الاقتصادي الذي تفرضه المخاطر غير المالية بعقود التأمين التي تصدرها الشركة.

ج- تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية يؤدي إلى توفير معلومات عن الربح المعترف به نتيجة تحمل المخاطر والربح المعترف به من خلال تقديم الخدمة "هامش الخدمة التعاقدية" (IFRS17, PWC 2017).

د- توضيح الظروف التي تضطر فيها الشركة لفرض أقساط غير كافية مقابل تحمل مخاطر تجاوز المطالبات عن الأقساط المتوقع تحصيلها(IFRS17, KPMG 2017).

المجموعة الثانية: هامش الخدمة التعاقدية

يمثل هامش الخدمة التعاقدية أحد مكونات القيمة الدفترية لأصول أو التزامات مجموعة عقود التأمين، حيث يصور الأرباح غير المحققة أي الربح الذي تتوقع الشركة تحقيقه من خلال تقديم الخدمات التي تعهدت بها بموجب العقود التى تقع ضمن المجموعة على مدى فترة تغطية المجموعة بأكملها(IFRS17, KPMG, 2017).

بالإضافة إلى ذلك فإن معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 لا يسمح للشركة بالاعتراف بأية زيادة في التدفقات الداخلة كربح عند الاعتراف الأولي وإنما يتطلب من الشركة الاعتراف بذلك الربح على مدى فترة التغطية ويتفق ذلك مع منهج الاعتراف بالأرباح والخسائر المتعلقة بالعقود مع العملاء وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولى IFRS15، بينما إذا كانت مجموعة العقود محملة بخسائر عند الاعتراف الأولي فإنه ينبغي الاعتراف بالخسارة فوراً ، بالإضافة إلى ذلك فإنه لا يتم الاعتراف

بهامش الخدمة التعاقدية لمجموعة عقود التأمين المحملة بخسائر حيث أن هامش الخدمة التعاقدية في هذه الحالة لا وجود له(Rudolph A. 2017, paragraph 38, IFRS17, KPMG 2017).

يخلص الباحث مما سبق أن الاتساق بين معياري التقرير المالي IFRS 15, IFRS 17، سوف ينعكس بالإيجاب على جودة التقارير المالية وعلى مستوى الملاءمة للمعلومات الواردة بها.

٢- القياس اللاحق

يتضح للباحث مما سبق أن نموذج القياس العام يتضمن مكونين رئيسين أولهما الوفاء بالتدفقات النقدية والذي يصور القياس المباشر المبني على تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية معدله بقياس صريح لمقابل يعكس المخاطر غير المالية التي تتحملها الشركة "تعديل المخاطر" وثانيهما هامش الخدمة التعاقدية الذي يعتبر مكون محوري ومعقد ويشمل تحديداً كبيراً أمام الشركات في القياسات اللاحقة للالتزامات عقود التأمين.

وعلى الجانب الآخر فإنه ينبغي في نهاية كل فترة مالية أن يكون هناك تقارير تتضمن التغيرات التي حدثت خلال الفترة على مكونات التزامات التأمين، لنحدد أي من هذه التغيرات تتعلق بالخدمات المستقبلية، وأي منها تتعلق بالخدمات الحالية، وأي منها تتعلق بالخدمات السابقة ومن ثم يصبح بمقدورنا تحديد أثر هذه التغيرات على المركز المالي والأداء المالي للشركة (Istrate C., 2017, Mignolet F., 2017).

وقد تناولت الفقرة 40 من معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 مفهوم القيمة الدفترية لالتزامات مجموعة عقود التأمين في نهاية الفترة وفقاً لنموذج القياس العام حيث أوضحت أنها تتكون من مكون التزامات التغطية المتبقية(*) ومكونات التزامات المطالبات المتكبدة(**) (IFRS17, paragraph 40, PWC 2017).

يتطلب معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 توزيع القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية بعد تعديلها بالتغييرات التي يتطلبها المعيار (التغيرات في تقديرات الأرباح غير المحققة المستقبلية، التغييرات في دخل أو مصروفات تمويل التأمين، الفروق الناشئة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية)، على الخدمات الحالية والخدمات المستقبلية على أساس وحدات التغطية للمجموعة والجزء المخصص للفترة الحالية يتم الاعتراف به في الأرباح والخسائر ضمن الإيرادات (نتيجة خدمات التأمين)، بينما الجزء المتبقي فيمثل الأرباح غير المحققة المتعلقة بالخدمات المستقبلية التي

(*) التزامات التغطية المتبقية تشمل (القيمة الدفترية للوفاء بالتدفقات النقدية بعد تعديلها والقيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية في نهاية الفترة.

(**) التزامات المطالبات المتكبدة يتضمن المتغيرات في الوفاء بالتدفقات النقدية المتعلقة بالخدمات السابقة بموجب عقد التأمين داخل المجموعة بمعنى آخر المطالبات والمصروفات المتكبدة فعلياً ولكنها لم تدفع بعد.

ستقدمها الشركة بموجب العقود ضمن المجموعة(Widing B. and Jansson J.,2018, Yanik S., and Bas E.,2017).

يخلص الباحث مما سبق إلى وجود إتساق بين معياري التقرير المالي IFRS17, IFRS 15 وذلك فيما يتعلق بالقياس اللاحق لهامش الخدمة التعاقدية، وهذا من شأنه تحسين جودة التقارير المالية وجعل المعلومات الواردة بها أكثر ملاءمة لمستخدميها.

ثانياً: منهج "مدخل" الرسوم المتغيرة

تقوم فلسفة منهج "مدخل" الرسوم المتغيرة على أن حصة الشركة في البنود الضمنية(***) لا تمثل في جوهرها ما يعادل حيازة مباشرة للأصول ولكنها تعادل الرسوم المتغيرة التي تفرضها الشركة على حامل الوثيقة (IFRS17, PWC, 2017).

بالنسبة لعقود التأمين التي تحتوي ميزات مشاركة مباشرة(****) فإنه يفضل النظر إلى حصة الشركة من العائدات على البنود الضمنية كجزء من المقابل (العوض) الذي تفرضه الشركة على حامل الوثيقة نظير الخدمات التي تقدمها بموجب عقد التأمين، بدلاً من اعتبارها حصة عائدات من استثمار غير ذي صلة ومعالجتها على هذا الأساس، ومن ثم يتم قياس رسوم العقد بالرجوع إلى حصة من العائدات على البنود الضمنية ومن هنا إشتق مفهوم منهج الرسوم المتغيرة المستخدم عند قياس هذه الرسوم (IFRS17, KPMG 2017).

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن تصوير المكاسب والخسائر عن حصة الشركة من البنود الضمنية كجزء من الرسوم المتغيرة للخدمة يعبر بصدق عن طبيعة الترتيب التعاقدي (Mignolet, 2017).

يخلص الباحث مما سبق إلى أن التغييرات في تقدير حصة الشركة من العائدات على البنود الضمنية يعتبر بمثابة تغيرات في المقابل (العوض) الذي تتطلبه الشركة وهذه التغيرات يتم الاعتراف بها على مدى الفترات التي تقدم خلالها الشركة الخدمات التي تعهدت بها بموجب العقد.

١- القياس الأولي

لا يختلف قياس العقود التي تحتوي ميزات المشاركة المباشرة "منهج الرسوم المتغيرة" عند الاعتراف الأولي عن العقود الأخرى التي يطبق عليها النموذج العام وذلك بالنسبة لكل من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية وهامش الخدمة التعاقدية (IFRS17, PWC 2017).

يتطلب معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 تعديل متطلبات منهج النموذج العام إلى منهج الرسوم المتغيرة طالما استوفت العقود شروط اعتبارها تحتوي ميزات مشاركة العقود المتمثلة في الرسوم المتغيرة (IFRS17, KPMG1017).

(***) البنود الضمنية عبارة عن البنود التي تحدد بعض المبالغ المستحقة لحامل الوثيقة ويمكن أن تشمل العديد من البنود مثل محفظة الأصول المرجعية، صافي أصول الشركة، مجموعة فرعية محددة من صافي أصول الشركة.

(****) عقود التأمين التي تحتوي ميزات مشاركة مباشرة عبارة عن تلك العقود التي تتعلق بشكل كبير بخدمات استثمارية تعهدت بموجبها الشركة بتقديم عائد استثمار على البنود الضمنية.

٢- القياس اللاحـق

تنص الفقرة 45 من معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 على أن القيمة الدفترية لهامش الخدمـة التعاقدية لمجموعة العقود التي تحتوي ميزات المشاركة المباشرة في نهاية فترة التقرير تساوي القيمة الدفترية في بداية الفترة معدلة بالمبالغ المحددة التالية(IFRS17, paragraph45, PWC 2017):

- أثر إضافة أية عقود جديدة إلى مجموعة عقود التأمين.
- حصة الشركة من التغير في القيمة العادلة للبنود الضمنية.
- التغيرات في الوفاء بالتدفقات النقدية.
- أثر التغيرات في أسعار الصرف المتعلقة بهامش الخدمة التعاقدية.
- ذلك الجزء من هامش الخدمة التعاقدية المعترف به كإيرادات تأمين نظير الخدمات المقدمة خـلال الفترة والذي يتم تحديده نتيجة توزيع هامش الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية الفترة علـى فتـرة التغطية الحالية والمستقبلية.

وقد أشـارت إحـدى الدراسـات إلـى وجـود اتـساق بـين معيـاري التقريـر المـالي IFRS17, IFRS 17 وذلك فيما يتعلق بفترة الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية(*) حيـث لا تعتبـر تسوية الالتزامات خدمة مقدمة من قبل الشركة ومن الممكن أن تمتد إلى ما بعد انتهاء فتـرة تغطيـة مجموعة عقود التأمين (Mignolet 2017).

يخلص الباحث مما سبق أن تعديل (تحديث) هامش الخدمة التعاقدية لعقود التـأمين التـي تحتوي ميزات المشاركة المباشرة طبقاً لمتطلبات القياس بمعيار التقرير المالى الـدولى IFRS17 وذلك بتغيرات أكثر من تلك التي تؤثر على هامش الخدمة التعاقدية لعقود التأمين الأخرى لـيعكس الطبيعة المتغيرة لتلك الرسوم وبالتالي فإن هذا الأمر سيؤدي إلى تحسين جودة التقـارير الماليـة وتقديم معلومات بمستوى عال من الشفافية توضح الاختلافات الجوهرية بين عقود التأمين.

بالإضافة إلى ذلك فإن توزيع هامش الخدمة التعاقدية المعدل وفقاً لأحدث التغيرات سـوف يوفر معلومات أكثر وضوحاً وصلة بالأرباح المحققة من الخدمة المقدمة خلال الفترة والأرباح التي سوف تتحقق لاحقاً من تقديم الخدمات المستقبلية.

ثالثاً: منهج "مدخل" تخصيص الأقساط

يعتبر منهج "مدخل" تخصيص الأقساط تبسيطاً لمتطلبات القياس العاملة لمعيار التقرير المالى الدولى IFRS17 بمعنى آخر تبسيطاً للنموذج العام حيث يقيس التزامات التغطية المتبقية لمجموعـة عقود التأمين المؤهلة لتطبيقه (IFRS 17, KPMG, 2017).

ويمكن القول بأن منهج "مدخل" تخصيص الأقساط عبارة عن نموذج قياس اختياري ولـيس إلزامي، حيث يعطي مطلق الحرية للشركة في تطبيقه حال توافرت شروط تحقيقه والتي تتمثل فيما يلي (Mignolet 2017, IFRS17, PWC 2017):

(*) فترة الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية عبارة عن تلك الفترة التي تقدم الشركة بموجبها التغطية التي تعهدت بها بموجـب عقـد التأمين ولا تشمل الفترة التي من المتوقع تسوية الالتزام خلالها.

أ- فترة تغطية كل عقد في المجموعة سنة واحدة أو أقل ويعني ذلك أن هذا المدخل يطبق فقط على العقود قصيرة الأجل.

ب-وجود دلائل أو مؤشرات تفيد بعدم اختلاف نتائج استخدام منهج تخصيص الأقساط في قياس التزامات التغطية المتبقية للمجموعة عن تلك التي ستنتج بتطبيق النموذج العام.

يخلص الباحث مما سبق إلى أن هذا المنهج يوفر تقديراً معقولاً لمتطلبات القياس بمعيار التقرير المالى الدولى17IFRS إذا كانت فترة تغطية كل عقد في المجموعة سنة واحدة أو أقل.

١- القيـــــــــاس الأولـــــــــي

تنص الفقرة 59 من معيار التقرير المالي الدولى IFRS17 إلى أنـه عنـد تطبيـق منهج تخصيص الأقساط فإنه يمكن للشركة الاعتراف بالتدفقات النقدية لاقتناء التأمين كمصروفات عند تكبدها، شريطة أن تكون فترة التغطية لكل عقد داخل المجموعة سنة واحـدة أو أقـل (IFRS17, paragraph59, PWC 2017).

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أنه طالما كانت مجموعة عقود التأمين غير محملة بخسائر (وهو افتراض يتم على أساسه اختيار هذا المنهج، فعند القياس الأولي لا يحدد هذا المنهج المكونات المستخدمة في قياس عقد التأمين وذلك على عكس النموذج العام، حيث لا يتطلب قياس واضح لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية والقيمة الزمنية للنقود والمخاطر (Mignolet 2017).

ويمكن القول بأن القياس الأولي باستخدام منهج "مدخل" تخصيص الأقساط لالتزامات التغطية المتبقية يتم وفقاً للخطوات التالية (IFRS17, PWC 2017, KPMG, 2017):

أ- الأقساط المستلمة عند الاعتراف الأولي (إن وجدت).

ب-مخصوماً منها أية تدفقات نقدية لاقتناء عقد التأمين في هذا التاريخ، ما لم تختار الشركة الاعتراف بالمدفوعات فور تكبدها.

ج- مضافاً إليها أو مخصوماً منها أية مبالغ ناتجة عن إلغاء الاعتراف في تاريخ الاعتراف الأولي بالتدفقات النقدية لاقتناء التأمين التي سبق الاعتراف بها كأصول أو التزامات قبل ذلك التاريخ.

٢- القياس اللاحـــق

ينبغي على الشركة في نهاية الفترة المالية تعديل القيمة الدفترية لالتزامات التغطية المتبقية بأثر الأقساط المحصلة وذلك بعد الاعتراف الأولي (إن وجدت) ومبلغ استهلاك التدفقات النقدية لاقتناء التأمين (إن لم تكن الشركة قد اعترفت بها في البداية كمصروفات فور تكبدها ومبلغ إيرادات التأمين المعترف بها نظيرَ التغطية المقدمة خلال الفترة (IFRS 17, paragraph 55, PWC, 2017، الغالي والفار ٢٠١٨).

يخلص الباحث مما سبق إلى أن الشركة ليست ملزمة بتعديل الوفاء بالتدفقات النقدية بأثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية لقياس مكون الخسارة في حالة ما إذا كانت المجموعة محملة بخسائر، طالما لم تقم الشركة بتعديل التزامات المطالبات المتكبدة بأثرهما.

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن خطوات القياس لالتزامات التغطية المتبقية في نهاية كل فترة تقرير تتمثل فيما يلي(IFRS17, PWC 2017, KPMG, 2017):

أ- القيمة الدفترية لرصيد أول المدة لالتزامات التغطية المتبقية "الرصيد الافتتاحي".
ب- يضاف الأقساط المستلمة خلال الفترة (إن وجدت).
ج- يضاف استهلاك التدفقات النقدية لاقتناء التأمين (في حالة عدم الاعتراف بها كمصروفات عند تكبدها).
د- يخصم التدفقات النقدية لاقتناء التأمين (إن وجدت وإن لم تعترف بها الشركة كمصروفات عند تكبدها).
ه- يضاف أثر تعديلات مكون التأمين الجوهري (معدل الخصم المحدد عند الاعتراف الأولي)
و- يخصم مكون الإستثمار المدفوع أو الممول إلى التزامات المطالبات المتكبدة.
ز- يخصم الجزء من إيرادات التأمين الذي يمثل التغطية المقدمة خلال الفترة بموجب مجموعة العقود.
ح- يضاف أو يخصم أثر فروق أسعار الصرف (إن وجدت).

قياس عقود إعادة التأمين:

تنقسم عقود إعادة التأمين إلى عقود مصدرة وعقود محتفظ بها من قبل الشركة، ويتطلب معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 من الشركات التي تصدر عقود إعادة التأمين أن تستخدم نفس مبادئ الاعتراف والقياس المستخدمة مع عقود التأمين المصدرة وبالتالي يتم استخدام منهج النموذج العام أو منهج تخصيص الأقساط، أما بالنسبة لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها (أي تلك العقود التي تكون فيها الشركة هي حامل الوثيقة) فإنه ينبغي تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة المختلفة لهذه العقود ولعل من أبرز الاختلافات الجوهرية مكون هامش الخدمة التعاقدية، والتي يتطلب المحاسبة عنها بشكل منفصل عن عقود التأمين الأساسية المتعلقة بها أو عقود التأمين المصدرة بشكل عام (IFRS17, PWC 2017, IFRS 17, KPMG 2017, England et al. 2018).

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن عدم تطبيق منهج الرسوم المتغيرة بالنسبة لعقود إعادة التأمين يكمن في أنه لا يمكن لعقود إعادة التأمين سواء المصدرة أو المحتفظ بها أن تكون عقود تأمين تحتوي ميزات مشاركة مباشرة، وأخيراً فإن المحاسبة عن عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل عن عقود التأمين الأساسية المصدرة توفر معلومات أكثر شفافية وعدالة عن حقوق والتزامات الشركة والدخل والمصروفات ذات الصلة بكلا العقدين مما يساهم في تحسين جودة التقرير المالي.

سادساً: تعديل وإلغاء الاعتراف بعقود التأمين

يمكن القول بأن العقد الذي يصنف كعقد تأمين يظل كما هو عقد تأمين حيث لا ينبغي على الشركة إلغاء الاعتراف به إلا في حالتين: (IFRS17, PWC 2017)

أ- حالة إطفاء العقد (انتهاء) سواء بالسداد أو الإلغاء أو انقضاء مدته.

ب- حالة قيام الشركة بإجراء تعديلات على شروط وأحكام العقد من شأنها أن تؤدي إلى تغيير جوهري في المعالجة المحاسبية للعقد، الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء الاعتراف بهذا العقد والاعتراف به بعد التعديل كعقد جديد، إذا تم استيفاء بعض الشروط التي يتطلبها معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 والتي تتمثل فيما يلي(IFRS17, KPMG, 2017):

أولاً: في بداية العقد

- إذا أدت البنود المعدلة إلى خروج العقد المعدل عن نطاق معيار التقرير المالي الدولي IFRS17
- أن تقوم الشركة بفصل مكونات لم يتم فصلها من قبل مما يؤدي إلى عقد تأمين مختلف جوهرياً.
- وجود اختلاف جوهري لحدود العقد الأمر الذي يستوجب إنشاء عقد جديد بهذه الحدود.
- إدراج العقد المعدل في مجموعة مختلفة من العقود.

ثانياً: إذا كان العقد الأصلي يستوفي متطلبات اعتباره عقد تأمين يحتوي ميزة مشاركة مباشرة إلا أن العقد المعدل لم يعد يستوفي هذه المتطلبات أو العكس.

ثالثاً: إذا كان العقد الأصلي يطبق عليه منهج تخصيص الأقساط، بينما العقد المعدل لم يعد مؤهل لتطبيق هذا المنهج عليه نتيجة لأن التعديلات أصبحت أكثر تعقيداً.

يخلص الباحث مما سبق إلى أن تعديلات عقود التأمين(*) تنقسم إلى:

أ- تعديلات تؤدي إلى تغير جوهري في المحاسبة عن العقد(تعديلات تؤدي إلى إلغاء العقد).

ب- تعديلات لا تؤدي إلى تغير جوهري في المحاسبة عند العقد(تعديلات لا تؤدي إلى إلغاء العقد).

وبناءً عليه فإن معاملة عقود التأمين المعدلة ووضع شروطاً لالغائها والاعتراف بها كعقد جديد في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي IFRS17، الأمر الذي لم يلقي اهتماماً بمعيار التقرير المالي الدولي IFRS4، يعد تطوراً بالمعيار ومساهمة جيدة في تحسين جودة التقارير المالية.

سابعاً: عرض القوائم المالية:

١- العرض في قائمة المركز المالي

يتطلب معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 من الشركة أن تعرض مجموع كل من أصول والتزامات عقود التأمين المصدرة، وعقود إعادة التأمين المتحفظ به في قائمة المركز المالي وذلك بشكل منفصل (IFRS17, PWC 2017).

يرى الباحث مما سبق أن الهدف من عرض مجموع أصول والتزامات عقود التأمين المصدرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل في قائمة المركز المالي هو تعزيز شفافية وتحسين جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية.

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أنه في ظل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS4 فإن هناك ممارسات مختلفة لعرض حقوق والتزامات عقود التأمين بقائمة المركز المالي، وعلى الجانب

(*) قد يتم تعديل عقد التأمين نتيجة للاتفاق بين طرفي العقد أو بسبب تغيير في اللوائح المنظمة بالشركة.

الآخر فإن معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 يستهدف ضبط هذه الممارسات بغرض تحسين جودة التقارير المالية، حيث يتطلب من الشركة عرض الحقوق والالتزامات الناشئة عن مجموعات العقود بالصافي لكل منها في بند واحد كما لو كانت أصول أو التزامات عقد تأمين واحد في قائمة المركز المالي، مع مراعاة فصل مكونات عقد التأمين مثل المشتقات الضمنية ومكونات الاستثمار التي يمكن تمييزها إن وجدت لتعالج وفقاً للمعايير الأخرى (Istrate, 2017).

ويرى الباحث أن حظر معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 بعدم إجراء مقاصة بين مجموعات عقود التأمين التي تمثل أصول ومجموعات عقود التأمين التي تمثل التزامات يتسق مع متطلبات معيار المحاسبة الدولى IAS 1 والذي ينص على أنه لا يجوز للشركة إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات وهذا الأمر من شأنه تحسين جودة التقارير المالية.

٢- العرض في قائمة الأداء

يتطلب معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 من الشركة تبويب المبالغ المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر وقائمة الدخل الشامل الآخر إلى البنود التالية (IFRS 17, paragraph 80, PWC 2017):

أ- نتيجة خدمات التأمين وتشمل إيرادات التأمين ومصروفات خدمات التأمين.

ب- دخل أو مصروفات تمويل التأمين.

ويرى الباحث أن معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 تضمن تغييراً جوهرياً مقارنة بمعيار التقرير المالى الدولى IFRS4 بالنسبة لعرض قائمة الأداء المالي، وذلك على النحو التالي:

أ- نتيجة خدمات التأمين (إيرادات التأمين ومصروفات خدمات التأمين)

ينص معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 بالفقرة 83 على أنه ينبغي على الشركة عرض إيرادات التأمين التي تصور التغطية المقدمة وغيرها من الخدمات الناشئة عن مجموعات عقود التأمين وذلك بمبلغ يعكس المقابل "العوض" الذي ترى الشركة أنه مستحق نظير هذه الخدمات خلال الفترة، كما ينبغي استبعاد أي مكون استثمار من نتيجة خدمات التأمين (إيرادات التأمين ومصروفات خدمات التأمين)، مع مراعاة عرض الدخل أو المصروفات عن عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل عن دخل أو مضروفات عقود التأمين المصدرة (IFRS17, paragraph 83, PWC 2017).

ويخلص الباحث من الفقرة السابقة إلى أن استبعاد مكونات الاستثمار من إيرادات التأمين وفقاً لمعيار التقرير المالى الدولى IFRS17 له العديد من الإيجابيات والتي من أهمها عدم تضخيم حجم إيرادات التأمين الأمر الذي يؤثر على قرارات مستخدمي التقارير المالية.

كما يرى الباحث أن هناك اتساقاً بين معياري التقرير المالي IFRS 17 ،IFRS15، حيث يتطلب معيار التقرير المالى IFRS 15 تحديد مبلغ الإيرادات التى يتعين الإعتراف بها كل فترة وتعديل أصول أو التزامات العقد في بداية الفترة بمقدار الإيرادات المعترف بها وذلك لقياس أصل أو

التزام العقد في نهاية الفترة، ولذلك فإن تحديد إيرادات التأمين طبقاً لمتطلبات معيار التقرير المالى الدولى IFRS17، يساهم في تحسين جودة التقارير المالية.

ب) دخل أو مصروفات تمويل التأمين:

يعكس دخل أو مصروفات تمويل التأمين أثر التغييرات في القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين الناتجة عن: (IFRS17, KPMG 2017)

- أثر القيمة الزمنية للنقود والتغيرات في القيمة الزمنية للنقود.
- أثر المخاطر المالية والتغيرات في المخاطر المالية.

ويمكن القول بأنه لأغراض تحقيق الاتساق مع متطلبات معيار المحاسبة الدولى IAS1 لعرض تكاليف التمويل بشكل منفصل وتحديداً بالفقرة 82 والتي توجب عرض بنود منفصلة ضمن الأرباح أو الخسائر ومن بينها تكاليف التمويل، وبناءً عليه فإنه ينبغي على الشركة أن تعرض دخل أو مصروفات تمويل التأمين بشكل منفصل عن نتيجة خدمات التأمين، ويترتب على ذلك توفير معلومات مفيدة عن الجوانب المختلفة للأداء المالي لشركة التأمين (Istrate C., 2017, IFRS, KPMG 2017).

يخلص الباحث مما سبق أن السماح لشركات التأمين وفقاً للفقرة 88 بمعيار التقرير المالى الدولى IFRS17 باختيار إحدى السياسات المحاسبية لعرض دخل أو مصروفات تمويل التأمين (إما إدراجها بالكامل في الأرباح أو الخسائر أو بتفصيله "تقسيمة" بين الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر) يحقق التوازن بين الحاجة إلى تعزيز خاصيتى القابلية للفهم والقابلية المقارنة.

ثامناً: الإفصاح بالتقارير المالية:

تهدف متطلبات الإفصاح بمعيار التقرير المالي الدولى IFRS17 إلى توفير معلومات ملائمة بالتقارير المالية والإيضاحات المتممة، لتحسين مستوى شفافية وجودة ما عرضته من معلومات في صلب هذه التقارير، مما يمكن مستخدميها من تقييم أثر العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة (Kouki A., 2018, IFRS17, KPMG 2017).

كما ينبغى على الشركة حتى يتسنى لها تحقيق ما سبق الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية تعكس ظروفها بشكل أكثر وضوحاً عن الآتي: (IFRS17, PWC 2017)

١- المبالغ المعترف بها في صلب التقارير المالية عن العقود التي تقع فى نطاق معيار IFRS 17.

٢- الأحكام المهمة والتغيرات التي تتم بها نتيجة تطبيق معيار التقرير المالى IFRS 17.

٣- طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن العقود ضمن نطاق معيار التقرير المالى IFRS17.

ويمكن للباحث تناولهما سبق بشئ من التوضيح، وذلك على النحو التالى:

١- المبالغ المعترف بها في صلب التقارير المالية عن العقود التي تقع فى نطاق IFRS 17: يمكن للباحث تناول المبالغ المعترف بها بشيء من التوضيح من خلال تناول العقود التي يطبق عليها

منهج النموذج العام أو الرسوم المتغيرة والعقود التي يطبق عليها منهج تخصيص الأقساط كل على حدة وذلك على النحو التالي:

أولاً: العقود التي يطبق عليها منهج "مدخل" النموذج العام أو الرسوم المتغيرة

يجب على الشركة الإفصاح عن تسويات توضح كيفية تغيير صافي القيم الدفترية للعقود الواقعة ضمن نطاق معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 وذلك خلال الفترة التى يتم التقرير عنها نتيجة حركة التدفقات النقدية والدخل والمصروفات المعترف بهم في القوائم الأداء المالي (Kouki A., 2018, IFRS17, PWC ,2017).

وقد ورد بالفقرة 99 من معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 إلى أن هناك أربع جوانب رئيسية لتوضيح المبالغ المعترف بها على هيئة تفسيرات أو تسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي، وتتمثل فيما يلي (IFRS17, paragraph 99, PWC 2017):

أ- تسويات التزامات (أو أصول) عقود التأمين.

ب-أثر عقود التأمين المعترف بها أولياً خلال الفترة.

ج- تحليل الإيرادات.

د- تفسير التوقيت المستقبلي الذي تتوقع فيه الشركة أن تعترف بهامش الخدمة التعاقدية.

ويمكن للباحث تناول هذه الجوانب الأربع بشيء من التوضيح وذلك على النحو التالي:

أ- تسويات التزامات (أو أصول) عقود التأمين

ينص معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 بالفقرات (100,104) على أنه ينبغي على الشركة تفصيل التزام عقود التأمين إلى مكونات ذلك الإلتزام(*)، مع ضرورة إجراء تسويات لهذه المكونات بشكل منفصل لكل مكون بداية من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي، مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك يتم بشكل منفصل لكلا من عقود التأمين المصدرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها، كما ينبغي الإفصاح عن المبالغ المتعلقة بخدمات التأمين الخاصة بالفترة الحالية أو المستقبلية أو الماضية بالنسبة لعقود التأمين المصدرة(**) (IFRS17, paragraph 100:104, PWC, 2017).

يرى الباحث أنه طبقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة بمعيار التقرير المالى الدولى IFRS17 من حيث تفعيل التزام عقود التأمين إلى ثلاث مكونات بالإضافة إلى توضيح المبالغ المتعلقة بخدمات التأمين من شأنه يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وتوفير معلومات ملائمة تمكن مستخدمي هذه التقارير من اتخاذ أفضل القرارات الاقتصادية المناسبة لهم.

ب- أثر عقود التأمين المعترف بها أولياً خلال الفترة

(*) ورد بمعيار التقرير المالي إلى أنه ينبغي فصل التزام عقود التأمين إلى ثلاث مكونات وهي:

- التزامات التغطية المتبقية (صافي التزامات أو أصول لمكون التغطية) مستبعد منها مكون الخسارة.
- مكون الخسارة.
- التزامات المطالبات المتكبدة.

(**) بالنسبة لعقود التأمين المحتفظ بها بطبيعة الحال لن يكون هناك إفصاح عن مبالغ متعلقة بخدمات التأمين.

تشمل العقود الجديدة التي يتم الإعتراف بها أولياً خلال الفترة، العقود المصدرة من الشركة والعقود المستحوذ عليها من عمليات تحويل عقود التأمين أو عمليات تجميع الأعمال (IFRS17, PWC 2017).

كما ينص معيار التقرير المالي الدولي بالفقرة 107 على أنه ينبغي الإفصاح عن أثر الإعتراف الأولي لعقود التأمين المصدرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها خلال الفترة بشكل منفصل في قائمة المركز المالي، والتي تبين تأثيرها عند الإعتراف الأولي على كل من (IFRS17, paragraph 107, PWC 2017):

- تقديرات القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية الخارجة.
- تقديرات القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية الداخلة.
- تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية.
- هامش الخدمة التعاقدية.

يرى الباحث مما سبق أنه طبقاً لمتطلبات الإفصاح بمعيار التقرير المالي الدولي IFRS17 بالنسبة للإفصاح عن أثر العقود الجديدة المعترف بها خلال الفترة سيوفر معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية، حيث أن المعلومات المتعلقة بهامش الخدمة التعاقدية وتعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية عن تلك العقود ستوفر معلومات عن ربحية العقود الجديدة الصادرة خلال الفترة، أما بالنسبة للإفصاح بشكل منفصل عن العقود التي يتم اقتناؤها خلال عمليات تحويل عقود التأمين أو تجميع الأعمال عن عقود التأمين المصدرة سيوفر معلومات أكثر ملاءمة لمستخدمي التقارير المالية عن الربحية المستقبلية وإيرادات التأمين من عقود التأمين المصدرة والمستحوذ عليها خلال الفترة.

وعلى الجانب الآخر فإن فصل تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية إلى تدفقات داخلة وتدفقات خارجة سيوفر معلومات مفيدة عن حجم المبيعات ضمن إيرادات التأمين المعروضة في قائمة الأداء المالي.

ج- تحليل الإيرادات:

ينص معيار التقرير المالي IFRS17 على أنه يجب الإفصاح عن مكونات إيرادات التأمين المعترف بها عن الفترة، كما يلي(IFRS17, paragraph 106, PWC 2017):

١- المبالغ المتعلقة بالتغيرات في التزامات التغطية المتبقية وتشمل كل من:

- مصروفات خدمات التأمين المتكبدة خلال الفترة.
- تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية نتيجة تخفيف المخاطر "المخصص للفترة".
- مبلغ هامش الخدمة التعاقدية المعترف به في الأرباح أو الخسائر "المخصص للفترة".

٢- الجزء المخصص ضمن الأقساط المتعلق باسترداد التدفقات النقدية لاقتناء التأمين "المقابل لاستهلاك التدفقات النقدية لاقتناء التأمين".

يرى الباحث مما سبق أن تحليل الإيرادات لا يتم لمجموعة عقود التأمين التي يطبق عليها منهج تخصيص الأقساط، بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل إيرادات التأمين المعترف بها عن الفترة سيوفر معلومات مفيدة عن العوامل المؤثرة في إيرادات التأمين، ويعتبر ذلك مؤشراً على جودة التقارير المالية.

د- تفسير التوقيت الذي تتوقع فيه الشركة أن تعترف بهامش الخدمة التعاقدية

تنص الفقرة 109 من معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 على أنه ينبغي الإفصاح عن التوقيت الذي تتوقع فيه الشركة أن تعترف بهامش الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير في الأرباح أو الخسائر سواء بمعلومات كمية أو نوعية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة فصل المعلومات المتعلقة بعقود التأمين المصدرة عن عقود إعادة التأمين المحتفظ بها. (IFRS17, paragraph 109, PWC 2017).

وبناءً عليه فإن ذلك سوف يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وتوفير معلومات ذات قدرة تنبؤية في تقييم الربحية المستقبلية مما يمكن مستخدمي هذه التقارير في تقييم أداء الإدارة.

ثانياً: عقود التأمين التي يطبق عليها منهج "مدخل" تخصيص الأقساط

طبقاً لمعيار التقرير المالى الدولى IFRS17 فإنه يشترط أن تكون مدة العقود سنة واحدة على الأكثر، مع السماح بالاعتراف بالتدفقات النقدية لاقتناء التأمين كمصروفات عند تكبدها بشرط ألا تكون مدة تغطية أي عقد داخل المجموعة عند الاعتراف الأولي تزيد عن السنة الواحدة (IFRS17, PWC, 2017).

كما تنص الفقرة 105 من معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 على أنه يجب أن تفصح الشركة عن مكونات التزامات عقود التأمين بشكل منفصل بالنسبة لعقود التأمين التي يطبق عليها منهج تخصيص الأقساط وذلك على النحو التالي:

أ- مكونات التزامات التغطية المتبقية.

ب-مكون الخسارة (إن وجد).

ج- مكون التزامات المطالبات المتكبدة.

بالإضافة إلى ذلك فإنه ينبغى على الشركة أن تفصح عن معلومات نوعية من شأنها تعزيز جودة التقارير المالية وتحسين درجة الملاءمة للمعلومات الواردة بالتقارير، وتتمثل هذه المعلومات فيما يلى(IFRS17, KPMG 2017):

أ- الأسباب التي جعلتها تطبق منهج تخصيص الأقساط.

ب-طريقة الاعتراف بالتدفقات النقدية لاقتناء التأمين.

ج- أية تعديلات أجرتها الشركة لتعكس أثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية.

٢- الأحكام المهمة(*) والتغيرات التي تتم بها نتيجة تطبيق معيار التقرير المالي IFRS 17

تنص الفقرة 117 من معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 على أنه يجب الإفصاح عن الأحكام المهمة وكذلك التغيرات في هذه الأحكام المستخدمة عند تطبيق المعيار، وعلى وجه التحديد ينبغي على الشركة الإفصاح عن المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير التي تستخدمها كما يلي(IFRS.17, paragraph 117; PWC-2017):

أ- الطرق المستخدمة لقياس عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق معيار التقرير IFRS 17.

ب- التغيرات في طرق وعمليات تقدير المدخلات المستخدمة في قياس العقود.

ج- الطرق المستخدمة في تحديد كل من مكونات الاستثمار ومعدلات الخصم وتعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية.

د- الإفصاح عن مستوى الثقة المستخدم في حساب تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية.

ه- الإفصاح مع التفسير عن الطرق المستخدمة في تحديد دخل أو مصروفات تمويل التأمين المعترف بها في الأرباح أو الخسائر في حالة اختيار الشركة لتفصيل هذه المصروفات بين الأرباح والخسائر والدخل الشامل.

و- الإفصاح عن منحنى العائد المستخدم لخصم التدفقات النقدية.

يرى الباحث أن تضمين معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 للإفصاح عن البنود السابق ذكرها، إنما الهدف الرئيسي منه هو تحسين مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية.

تاسعاً: أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي *IFRS17* على تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية

يعتبر الهدف الرئيسي من صياغة أي معيار محاسبي هو تحسين جودة التقرير المالي، ونتيجة لمشاكل التطبيق العملي لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 4 والتي أثرت سلباً على جودة التقارير المالية لشركات التأمين وعدم ملاءمة المعلومات الواردة بها، وبناءً عليه فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 بغرض تطوير متطلبات القياس والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين وتحسين جودة المعلومات الواردة بهذه التقارير (Floreani A., 2017).

ويمكن للباحث استعراض أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 على تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين من خلال تناوله ثلاث أبعاد وهي على النحو التالي:

(*) يقصد بالأحكام الاجتهادات المبنية على الخبرات والظروف.

البعد الأول: دور معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 في الإفصاح عن المخاطر الناشئة عن عقود التأمين

ينص معيار IFRS17 على ضرورة قيام الشركة بالإفصاح عن المخاطر الناشئة عن عقود التأمين وذلك على النحو التالي(IFRS17, paragraph 124-126, PWC 2017):

أ- توضيح ماهية المخاطر وكيفية حدوثها، وأية تغييرات قد حدثت فيها عن الفترة السابقة (إن وجدت).

ب-توضيح استراتيجيات وأهداف وسياسات الشركة الخاصة بإدارة المخاطر، وكذلك الطرق المستخدمة لقياس المخاطر، وأية تغييرات قد حدثت فيها عن الفترة السابقة (إن وجدت).

ج- عرض ملخص للمعلومات الكمية المتعلقة بتعرضها لهذه المخاطر في نهاية كل فترة تقرير، وذلك استناداً على المعلومات الداخلية للشركة.

د- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأثر الأطر التنظيمية التي تحكم مجال نشاطها، مثل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وضمانات استمرار دفع الفوائد المطلوبة.

يخلص الباحث مما سبق إلى أن معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 قد استهدف تحسين جودة التقارير المالية التي تصدرها شركات التأمين من خلال الإفصاح عن مخاطر التأمين، والمخاطر المالية الناشئة عن عقود التأمين مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، وبالتالي فإن هذه الإفصاحات التي تقع ضمن متطلبات تطبيق المعيار سوف تؤدي إلى تحسين جودة التقرير المالي، مما ينعكس على مستخدمي هذه التقارير حيث يمكنهم من تقييم طبيعة ومبالغ وتوقيت ومدى عدم تأكد التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن عقود التأمين.

البعد الثاني: أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 على تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين

تسعى الشركات إلى تحسين جودة التقارير المالية التي تصدرها في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية، ولذلك فإن التزام شركات التأمين بتطبيق معيار التقرير المالي الدولى IFRS17 ينبع من رغبتها في تحسين جودة هذه التقارير من ناحية، ومن ناحية أخرى لأغراض القيد في البورصات العالمية (Su R. et al.,2018).

وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بصياغة عدة خصائص نوعية بالإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية ينبغي أن تتصف بها المعلومات الواردة بالتقارير المالية التي تصدرها الشركة حتى تكون ذات قيمة وتعود بالنفع على مستخدميها، ويمكن من خلال توافر هذه الخصائص الحكم على جودة المعلومات من عدمها، بالإضافة إلى ذلك فإن متطلبات معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 فيما يتعلق بالاعتراف أو القياس أو العرض والإفصاح تستهدف إنتاج تقارير مالية ذات مستوى جودة عال (Alnodel A:, 2018).

وبناءً عليه، فإن الالتزام بتطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 سوف يؤثر على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين، ويمكن للباحث تناول ذلك بشئ من التوضيح وذلك على النحو التالي:

- **الملاءمة:** تعتبر المعلومات الواردة بالتقارير المالية ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث تغيير جوهري في اتخاذ القرار ويعتبر الهدف الرئيسي من صياغة وإصدار معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 هو جعل المعلومات الواردة بالتقارير المالية لشركات التأمين ملائمة لمستخدميها ويتمثل ذلك في تلبية احتياجات هؤلاء المستخدمين بكافة المعلومات عن عقود التأمين، وبالتالي اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.
- **التمثيل الصادق:** ينبغي أن تعبر المعلومات عن الظواهر التي تمثلها، وحتى تصور المعلومات الأحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب أن تكون كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء، ويستهدف معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 أن تتسم المعلومات الواردة بالتقارير المالية بالموثوقية بحيث يمكن الاعتماد عليها ويتبلور ذلك فى الاعتماد على قياسات مبنية على التقديرات الحالية وليس على أساس استخدام افتراضات تاريخية.
- **القابلية للمقارنة:** يعتبر الهدف الرئيسي من الالتزام بتطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 هو توحيد أسس الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح بالتقارير المالية، مما يسهل من إمكانية عقد المقارنات بين التقارير المالية لشركات التأمين على المستويين المحلي والدولى، .
- **القابلية للتحقق:** يستهدف معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 توحيد أسس الاعتراف والقياس عند إعداد التقارير المالية بشركات التأمين، الأمر الذى يعزز من إمكانية التحقق من نتائج القياس، على سبيل المثال فقد ألزم المعيار بضرورة فصل أثر القيمة الزمنية للنقود المتمثل في الفائدة المستحقة "المتراكمة" على التزامات عقود التأمين حيث تعرض كبند مستقل تحت مسمى مصروفات تمويل التأمين مع بند دخل الاستثمار، هذا الأمر سيمنح مستخدمي التقارير المالية رؤية أكثر وضوحاً للعلاقة بين الاستثمارات ذات الصلة التي تحتفظ بها الشركة والظروف السوقية المتمثلة في مصروفات تمويل التأمين، وهو ما لم يكن مطبقاً من قبل في ضوء معيار التقرير المالى الدولى IFRS4.
- **التوقيت المناسب:** ينبغي أن تكون المعلومات متوفرة في التوقيت الذي يكون لها تأثير في القرار، ويؤدي تطبيق معيار التقرير المالى IFRS17 إلى تحسين مستوى الشفافية بالتقارير المالية وبذلك فإنه يساهم في إعادة بناء الثقة في قطاع التأمين من جانب المستثمرين وتشجيع أنشطة الاندماج والاستحواذ وتخفيض تكلفة رأس المال.
- **القابلية للفهم:** تعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق بحيث يسهل استيعابها، ويؤدى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 إلى تحسين العرض والإفصاح للتقارير المالية لشركات التأمين مما يسهل فهمها من جانب مستخدميها، على سبيل المثال فإن الشركات المصدرة لعقود التأمين سوف تعرض للمرة الأولى في قائمة الدخل الشامل بند واحد فقط تحت مسمى إيرادات التأمين والذي سيلغي مسميات إيرادات عديدة مثل صافي أقساط التأمين المكتتبة وصافي أقساط التأمين المكتسبة وإيرادات اكتتاب أخرى.

القسم الخامس

الدراسة الاختبارية لفروض الدراسة

حتى تتحقق قيمة البحث العلمي وتكتمل أهداف الدراسة فإنه يجب ربط الاطار النظري بالممارسة العملية ، ويتم ذلك من خلال التأكد من صحة ما تم التوصل إليه بالإطار النظري بالإضافة إلى اختبار فروض الدراسة، وفى سبيل ذلك يقوم الباحث بإجراء دراسة اختبارية(*) من خلال تصميم وصياغة قائمة استقصاء لاستطلاع آراء وتوجهات عينة من المتخصصين في مجال الدراسة، وتحليل هذة الآراء بغرض التوصل إلى مدى صحة الفروض.

عينة الدراسة:

قام الباحث بالتوصل إلى عينة الدراسة التى تم إجراء التحليل الإحصائي لآرائها كما يلى:

أولاً: تحديد حجم العينة

تم اختيار العينة **بطريقة تحكمية** وفقا لكل مجموعة من مجموعات مجتمع الدراسة كما يلى:

١- أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة ببعض كليات التجارة

وقام الباحث بإختيار عينة قوامها ٥١ مفردة من أعضاء هيئة التدريس فى تخصص المحاسبة والمراجعة ببعض كليات التجارة ما بين أستاذ وأستاذ مساعد ومدرس.

٢- معدى التقارير المالية بشركات التأمين المصرية المقيدة بالبورصة

وقام الباحث بإختيار عينة قوامها ٥٩ مفردة من القائمين على إعداد التقارير المالية بشركات التأمين المصرية المقيدة بالبورصة (المهندس للتأمين، الدلتا للتامين، مصر للتأمين)

٣- مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة في مصر

قام الباحث بإختيار عينة قوامها ٣٦ مفردة من المحاسبين والمراجعين ببعض مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى (KPMG,EY,PWC,Deloitte).

٤- المحللين الماليين

قام الباحث بإختيار عينة قوامها ٢٧ مفردة من محللى التقارير المالية من أعضاء جمعية المحللين الماليين CFA

ثانيا: تحديد نسبة الاستجابة وصلاحية القوائم المستردة للتحليل الإحصائى

نسبة الاستجابة وصلاحية القوائم المستردة للتحليل الإحصائى

(*) لم يستطع الباحث إجراء دراسة تطبيقية على شركات التأمين العاملة بالبيئة المصرية حيث أن معايير المحاسبة المصرية لم يتم تطويرها بعد، وما زالت ملزمة لهذه الشركات بتطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 4، نظراً لأن مجلس معايير المحاسبة الدولية ألزم بتطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 بداية من يناير ٢٠٢١.

جدول (١)

عينـــــة الدراســـــة	القوائم الموزعة	القوائم المستردة		القوائم المستردة غير صالحة للتحليل الإحصائي		القوائم المستردة الصالحة للتحليل الإحصائي	
		العدد	النسبة	العـــدد	النسبـــة	العـــدد	النسبـــة
أعضاء هيئة التدريس	٥١	٤٧	%٩٢	٦	%١٣	٤١	%٨٧
مكاتب المحاسبة والمراجعة	٣٦	٣١	%٨٦	٨	%٢٦	٢٣	%٧٤
معدى التقارير بشركات التأمين	٥٩	٥٤	%٩١	٩	%١٧	٤٥	%٨٣
المحللين الماليين	٢٧	٢٢	%٨١	٤	%١٨	١٨	%٨٢
الإجمـــــــــالي	١٧٣	١٥٤	%٨٩	٢٧	%١٨	١٢٧	%٨٢

نتائج التحليل الاحصائي للبيانات واختبار فروض الدراسة

التحليل الإحصائى لعناصر قائمة الإستقصاء

درجة الثبات والصدق لقائمة الإستقصاء ككل(إختبار ألفا كرونباخ)

الثبات والصدق لقائمة الإستقصاء (اختبار ألفا كرونباخ)

جدول (٢)

عدد العبارات لقائمة الإستقصاء ككل	معامل الثبات (الفا)	معامل الصدق
٤١	٠,٩٥٠	٠,٩٧٥

قياس التباين (مدى الاتفاق والاختلاف) فى آراء مجموعات العينة (اختبار ف – ANOVA TEST)

جدول (٣)

العناصـــــر	الوظائـــــــف	العدد	معنوية اختبار ف
تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17	أعضاء هيئة التدريس	٤١	٠,٥٤٤
	معدى التقارير بشركات التأمين	٤٥	
	مكاتب المحاسبة والمراجعة	٢٣	
	المحللين الماليين	١٨	
	الإجمالـــــــى	١٢٧	
تطوير الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين	أعضاء هيئة التدريس	٤١	٠,٤٣٢
	معدى التقارير بشركات التأمين	٤٥	
	مكاتب المحاسبة والمراجعة	٢٣	
	المحللين الماليين	١٨	
	الإجمالـــــــى	١٢٧	
تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية	أعضاء هيئة التدريس	٤١	٠,٨١٢
	معدى التقارير بشركات التأمين	٤٥	
	مكاتب المحاسبة والمراجعة	٢٣	
	المحللين الماليين	١٨	
	الإجمالـــــــى	١٢٧	

تشير معنوية إختبارف والتى تزيد عن (٠.٠٥) لجميع العناصر إلى أنه لا يوجد إختلافات فى أراء المستقصى منهم حسب الوظيفة، وهناك إتفاق بينهم على أن تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 بشركات التأمين المصرية سوف يؤدى إلى تطوير القياس والإفصاح المحاسبى وتحسين جودة التقارير المالية لهذه الشركات.

جدول (٤)

العناصر	المؤهل العلمى	العدد	معنوية اختبار ف
تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17	دكتوراة	٣٦	٠,٤٩٦
	ماجستير	٣١	
	دبلومات وشهادات مهنية	٢٧	
	بكالوريوس	٣٣	
	الإجمالى	١٢٧	
تطوير الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين	دكتوراة	٣٦	٠,٦٧٤
	ماجستير	٣١	
	دبلومات وشهادات مهنية	٢٧	
	بكالوريوس	٣٣	
	الإجمالى	١٢٧	
تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية	دكتوراة	٣٦	٠,٥٧٩
	ماجستير	٣١	
	دبلومات وشهادات مهنية	٢٧	
	بكالوريوس	٣٣	
	الإجمالى	١٢٧	

- **تشير معنوية إختبار ف** والتى تزيد عن (٠.٠٥) لجميع العناصر إلى أنه لا يوجد إختلافات فى أراء المستقصى منهم حسب المؤهل، وهناك إتفاق بينهم على أن تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 بشركات التأمين المصرية سوف يؤدى إلى تطوير القياس والإفصاح المحاسبى وتحسين جودة التقارير المالية لهذه الشركات.

التحليل الإحصائى للبيانات المرتبطة بالفرض الأول واختباره

التحليل الوصفى ونتائج صلاحية واعتمادية العناصر التى تحدد أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 على تطوير أسس الإعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين

جدول (٥)

الأثر	معنوية معامل الارتباط	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	معنوية اختبار "ت"	الوزن النسبى	الأهمية النسبية
أولا:أثر تطبيق معيار التقرير المالى IFRS 17 على تطوير أسس الاعتراف بعقود التأمين						
١- ينبغى الاعتراف بالعقد عند تحويل مخاطر جوهرية إلى الشركة أو عند أداء أحد الطرفين لالتزام عليه.	٠,٠٠٠**	٣,٧٢	١,١٦١	٠,٠٠٠**	%٧٤	١٠
٢- لا يتم الاعتراف بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها حتى تقوم بالاعتراف بعقد واحد على الأقل من عقود التأمين الأساسية.	٠,٠٠٠**	٣,٧٠	١,٢٣٦	٠,٠٠٠**	%٧٤	١٢
٣- يتم الاعتراف بعقود الاستثمار التى تحتوى ميزات المشاركة الاختيارية فى التاريخ الذى تصبح فيه الشركة طرفاً فى العقد.	٠,٠٠٠**	٣,٦٦	١,٢٨٦	٠,٠٠٠**	%٧٣	١٤
٤- تعامل العقود المستحوذ عليها كما لو كانت قد أبرمت فى تاريخ الاستحواذ أو التحويل	٠,٠٠٠*	٣,٦٥	١,٠٩٤	٠,٠٠٠**	%٧٣	١٥
٥- يتم إدراج تكاليف الاستحواذ ضمن القيمة الدفترية لمجموعات عقود التأمين.	٠,٠٠٠*	٣,٧٨	١,١٢٦	٠,٠٠٠**		٧
ثانيا: أثر تطبيق معيار التقرير المالى IFRS 17 على تطوير أسس القياس لعقود التأمين						
٦- يتم وضع تقديرات التدفقات النقدية بطريقة موضوعية لتعكس الظروف القائمة فى تاريخ القياس وتكون متسقة مع أسعار السوق لتخفيض درجة عدم التأكد وتحسين ملاءمة المعلومات.	٠,٠٠٠**	٣,٦٤	١,١١٧	٠,٠٠٠**	%٧٣	١٦
٧- يتم تحديد معدلات الخصم التى تعكس خصائص التدفقات النقدية الناشئة عن عقود التأمينولذلك فإن عدم وجود خيارات لتحديد هذه المعدلات يساهم فى تحسين جودة التقرير المالي.	٠,٠٠٠**	٣,٩١	١,٢٩١	٠,٠٠٠**	%٧٨	١
٨- يساهم تعديل المخاطر(للمخاطر غير المالية) فى تحسين جودة التقرير المالى من خلال التمييز بين الالتزامات المولدة والخالية للمخاطر وتوفير معلومات عن الربح المعترف به والعبء الاقتصادى نتيجة تحمل هذه المخاطر.	٠,٠٠٠**	٣,٦٩	١,٠٩٦	٠,٠٠٠**	%٧٤	١٣
٩- استخدام مدخل الرسوم المتغيرة بالنسبة للعقود التى تحتوى ميزات مشاركة اختيارية سيعكس الطبيعة المختلفة لهذه العقود مما يؤدى إلى تقديم معلومات تتسم بالملاءمة والتمثيل الصادق.	٠,٠٠٠*	٣,٨٧	١,٠٧٢	٠,٠٠٠**	%٧٧	٢
١٠- يوفر استخدام مدخل تخصيص الأقساط إذا كانت فترة التغطية لكل عقد بالمجموعة سنة على الأكثر تقديراً معقولاً لمتطلبات القياس مما يساهم فى تحسين جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية.	٠,٠٠٠**	٣,٧٥	١,٠٣١	٠,٠٠٠**	%٧٥	٨
١١- يتم المحاسبة عن عقود إعادة التأمين بشكل منفصل عن عقود التأمين المصدرة مما يؤدى إلى توفير معلومات أكثر شفافية عن حقوق والتزامات الشركة والدخل والمصروفات ذات الصلة بكلا العقدين.	٠,٠٠٠**	٣,٧٨	١,١١٩	٠,٠٠٠**	%٧٦	٦
ثالثاً: أثر تطبيق معيار التقرير المالى IFRS 17 على تحسين عرض القوائم المالية لعقود التأمين						
من حيث العرض بقائمة المركز المالى						
١٢- يتم عرض مجموع أصول والتزامات عقود التأمين المصدرة وعقود إعادة التأمين بشكل منفصل مما يساهم فى تعزيز ملاءمة المعلومات الواردة بالتقارير المالية.	٠,٠٠٠**	٣,٧٤	١,١٧٧	٠,٠٠٠**	%٧٥	٩
١٣- يتم عرض الحقوق والالتزامات الناشئة عن مجموعات العقود بالصافى لكل منها فى بند واحد كما لو كانت أصول أو التزامات عقد تأمين واحد مما يؤدى إلى تحسين جودة التقرير المالى.	٠,٠٠٠**	٣,٧١	١,١٨٩	٠,٠٠٠**	%٧٤	١١
من حيث العرض فى قائمة الأداء المالى						

الأثر	معنوية معامل الارتباط	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	معنوية اختبار "ت"	الوزن النسبى	الأهمية النسبية
١٤- يؤدى استبعاد مكونات الاستثمار من ايرادات التأمين وفقا لمعيار التقرير المالى IFRS 17 إلى عدم تضخيم حجم إيرادات التأمين مما يساهم فى تحسين مستوى الشفافية بالتقارير المالية.	٠,٠٠٠**	٣,٨٠	١,٢٠٢	٠,٠٠٠**	%٧٦	٤
١٥- يؤدى السماح بعرض دخل أو مصروفات تمويل التأمين سواء بإدراجها بالكامل بالأرباح والخسائر أو تقسيمها بين الأرباح والخسائر والدخل الشامل إلى تحقيق التوازن بين القابلية للفهم والمقارنة.	٠,٠٠٠**	٣,٨٥	١,١٧٦	٠,٠٠٠**	%٧٧	٣
رابعاً: أثر تطبيق معيار التقرير المالى IFRS 17 على تحسين مستوى الافصاح بالتقارير المالية						
١٦- يساهم الإفصاح عن التسويات المتعلقة بتغير صافى القيم الدفترية لعقود التأمين نتيجة حركة التدفقات النقدية والدخل والمصروفات المعترف بهم بقائمة الأداء المالى فى تحسين جودة التقرير المالى.	٠,٠٠٠**	٣,٥٩	١,١٢٩	٠,٠٠٠**	%٧٢	١٧
١٧- يؤدى الإفصاح عن تفصيلات مكونات التزام عقود التأمين وكذلك توضيح المبالغ المتعلقة بخدمات التأمين إلى تحسين جودة التقرير المالى وتوفير معلومات ملائمة لمستخدمى هذه التقارير.	٠,٠٠٠**	٣,٧٩	١,٣٢٥	٠,٠٠٠**	%٧٦	٥
١٨- يساهم الإفصاح عن العقود التى يتم اقتناؤها خلال عمليات تحويل عقود التأمين أو تجميع الأعمال بشكل مستقل عن عقود التأمين المصدرة فى توفير معلومات أكثر وضوحاً لمستخدمى التقارير المالية.	٠,٠٠٠**	٣,٥٤	١,١٣٢	٠,٠٠٠**	%٧١	١٨
قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع العناصر التى تحدد أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 على تطوير أسس الإعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين ٠,٩٧٥						

إختبـــار الفرض الأول

يستعرض الباحث هنا نتائج إختبار الفرض الأول وتتمثل متغيرات هذا الفرض فى الأتى:

المتغير المستقل (X): تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17.

المتغير التابع (Y): تطوير أسس الإعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين.

أ-تحليل الإرتباط

نتائج علاقة الإرتباط بين متغيرات الفرض الأول

جدول(٦)

المتغير المستقل	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	مستوى المعنوية
تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17	٠,٩٨٠	٠,٩٦١	٠,٠٠٠**

** *تشير إلى معنوية معامل الإرتباط عند مستوى معنوية ٠,٠١*

ويتضح من الجدول السابق النتائج التالية:

- **تشير إشارة معاملات الإرتباط (الموجبة)** إلى وجود علاقة طردية (إيجابية) بين تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 وتطوير أسس الإعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين.
- **تشير قيمة معامل الإرتباط الكلى (٠,٩٨٠)** إلى قوة علاقة الإرتباط الطردية بين تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 وتطوير أسس الإعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين.

ويخلص الباحث إلى وجود علاقة إرتباط طردية قوية بين تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 وتطوير أسس الإعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين، وهو مايدعم صحة الفرض الأول للدراسة.

ب- تحليل الإنحـــــــدار

نتائج تحليل الإنحدار لمتغيرات الفرض الأول

جدول(٧)

البيـــــــــــــــــــــان		معامل الإنحدار (B)
المقدار الثابت (B_O)		٠,٣١٠
المتغير المستقل	(X) تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17	٠,٩١٩

يمكن صياغة نموذج كمى للإنحدار البسيط بين متغيرات الفرض الأول كما يلى :

$$Y = B_0 + B X$$

تطوير أسس الإعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين = ٠,٣١٠ + ٠,٩١٩ تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17

ويخلص الباحث من نتائج تحليل الإنحدار للفرض الأول إلى وجود علاقة تأثير قوية بين تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 وتطوير أسس الإعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين، وهو مايدعم صحة الفرض الأول للدراسة.

التحليل الإحصائى للبيانات المرتبطة بالفرض الثانى واختباره

التحليل الوصفى ونتائج صلاحية واعتمادية العناصر التى تحدد أثر الالتزام بمتطلبات تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 على تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين

جدول (٨)

تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17	معنوية معامل الارتباط	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	معنوية اختبار "ت"	الوزن النسبى	الأهمية النسبية
من حيث: مبررات صياغة وإصدار معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17						
١-توجد حاجة ملحة لتخصيص معيار محاسبى يختص بنشاط التأمين فقط وليس للكيان الاقتصادى الذى يمارس أنشطة أخرى بخلاف الأنشطة التأمينية.	٠,٠٠٠*	٣,٧٩	١,٢٠٦	٠,٠٠٠**	%٧٦	٥
٢-توجد ضرورة لإصدار معيار محاسبى يتناول الشركات التى تصدر عقود التأمين فقط من أجل ضمان اتساق التقارير المالية داخليا وقابليتها للمقارنة.	٠,٠٠٠*	٣,٦٣	١,١٥٣	٠,٠٠٠**	%٧٣	١٠
٣-توجد أهمية لصياغة معيار محاسبى يضع تعريفاً موحداً لشركة التأمين يمكن تطبيقه بثبات واتساق على المستوى الدولى مع مراعاة اختلاف التشريعات والقوانين بين الدول.	٠,٠٠٠*	٣,٥٠	١,٢٤٦	٠,٠٠٠**	%٧٠	١٢
٤-توجد أهمية لصياغة معيار محاسبى يحكم الأنشطة الأخرى التى تمارسها الشركات بخلاف الأنشطة التأمينية لتحسين مستوى الإفصاح بالتقارير المالية.	٠,٠٠٠*	٣,٨٠	١,٢٣٧	٠,٠٠٠**	%٧٦	٣
من حيث: نطاق سريان معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17						
بالنسبة لعقود التأمين المصدرة ٥-يعتمد معيار IFRS 17 فى تقييم مدى أهمية مخاطر التأمين على أساس القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس القيمة الزمنية للنقود والتدفقات النقدية لعقد التأمين.	٠,٠٠٠*	٣,٨٦	١,٢٩٥	٠,٠٠٠**	%٧٧	١
بالنسبة لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها ٦-يلزم معيار IFRS 17 بالقياس والإفصاح لعقود إعادة التامين بشكل مستقل عن العقود المصدرة، بغرض توفير معلومات جيدة عن طبيعة العقود وأثرها على الأداء المالى.	٠,٠٠٠*	٣,٥٩	١,٢٦٨	٠,٠٠٠**	%٧٢	١١
بالنسبة لعقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية ٧-تطبيق معيار IFRS 17 على هذه العقود بدلاً من معيار IFRS 9 بشرط ان تصدر نفس الشركة عقود تأمين سيوفر معلومات أكثر ملائمة لمستخدمي التقارير المالية.	٠,٠٠٠*	٣,٧٩	١,٢١٣	٠,٠٠٠**	%٧٦	٤
بالنسبة لعقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة ٨-يعتبر السماح بتطبيق معيار IFRS 17 أو IFRS 15 بالنسبة لهذه العقود (بشروط) نوع من المرونة المحاسبية مما يمكن للشركات التى تصدر كلا النوعين من العقود من المحاسبة بنفس الطريقة مما يؤدى إلى تحسين جودة التقارير المالية.	٠,٠٠٠*	٣,٨٢	١,٢٢٤	٠,٠٠٠**	%٧٦	٢

من حيث: فصل مكونات العقد						
٩-يتطلب معيار التقرير المالى IFRS 17 فصل مكونات غير تأمينية من عقد التأمين لتتم معالجتها بشكل منفصل وهذا الأمر لم يكن موجوداً بمعيار التقرير المالى IFRS 4.	٠,٠٠٠*	٣,٧٧	١,٣١٦	٠,٠٠٠**	%٧٥	٦
١٠-يعتبر السبب الرئيسى لفصل مكونات عقد التأمين هو توفير معلومات كثر ملاءمة أكثر ملاءمة عن التدفقات النقدية المرتبطة بهذه المكونات والأداء التشغيلى للشركة بما يلبى احتياجات مستخدمى تلك التقارير.	٠,٠٠٠*	٣,٦٩	١,١٢٥	٠,٠٠٠**	%٧٤	٩
من حيث: تجميع عقود التأمين						
١١-ينبغى تقسيم محفظة عقود التأمين بحيث تقتصر المجموعة الواحدة على العقود التى صدرت خلال نفس السنة ويرجع ذلك إلى أن وجود محفظة تأمين طويلة المدى سيؤدى إلى فقدان معلومات هامة حول ربحية كل مجموعة.	٠,٠٠٠*	٣,٦٩	١,٠٨٠	٠,٠٠٠**	%٧٤	٨
١٢-يحظر معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 إجراء أية مقاصة بين مجموعات عقود التأمين مما يساعد على توفير المعلومات الملائمة فى اتخاذ قرارات تسعير العقود وتقدير التدفقات النقدية وإدارة المخاطر.	٠,٠٠٠*	٣,٧٤	١,٠٧١	٠,٠٠٠**	%٧٥	٧

التحليل الوصفى ونتائج صلاحية واعتمادية العناصر التى تحدد أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 على تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين

جدول (٩)

م	أوجه تحسين جودة التقارير المالية	معنوية معامل الارتباط	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	معنوية اختبار "ت"	الوزن النسبى	الأهمية النسبية
البعد الأول: من حيث الإفصاح عن المخاطر الناشئة عن عقود التأمين							
١	يساهم الإفصاح عن مخاطر التأمين والمخاطر المالية إلى تحسين جودة التقارير المالية، مما يمكن مستخدميها من تقييم طبيعة ومبالغ وتوقيت ومدى عدم تأكد التدفقات النقدية الناشئة عن عقود التأمين.	٠,٠٠٠*	٣,٨٣	١,٢٧٧	٠,٠٠٠**	%٧٧	٤
٢	يؤدى تحليل إيرادات التأمين المعترف بها عن الفترة إلى توفير معلومات مفيدة عن العوامل المؤثرة فى إيرادات التأمين، ويعد ذلك مؤشراً على جودة التقرير المالى.	٠,٠٠٠*	٣,٦٩	١,١٣٩	٠,٠٠٠**	%٧٤	٧
٣	يؤدى الإفصاح عن الطرق المستخدمة وأساليب التقدير المعتمدة بشكل كبير على الخبرة الشخصية إلى تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير المالية.	٠,٠٠٠*	٤,٠٥	٨٠٤.	٠,٠٠٠**	%٨١	١
البعد الثانى: الاتساق مع المعايير المحاسبية (IFRS/ IAS) ذات الصلة							
٤	يتم الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية على مدى فترة التغطية ويتفق ذلك مع نهج الاعتراف بالأرباح والخسائر بمعيار IFRS 15 مما يؤدى إلى تحسين جودة التقرير المالى.	٠,٠٠٠*	٣,٩٢	٧١٣.	٠,٠٠٠**	%٧٨	٣
٥	يوجد هناك اتساق بين معيارى التقرير المالى IFRS 15&17 بالنسبة لتحديد الإيرادات التى ينبغى الاعتراف بها كل فترة مما يؤدى إلى تحسين جودة التقارير المالية.	٠,٠٠٠*	٣,٩٤	٨٧١.	٠,٠٠٠**	%٧٩	٢
البعد الثالث: من حيث تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات الواردة بالتقارير المالية							
٦	**بالنسبة لخاصية الملاءمة** تهدف متطلبات الإفصاح بمعيار التقرير المالى IFRS 17 إلى توفير معلومات ملائمة يمكن من خلالها تقييم أثر عقود التأمين على المركز المالى والأداء المالى والتدفقات النقدية للشركة.	٠,٠٠٠*	٣,٧٦	١,٢٢٠	٠,٠٠٠**	%٧٥	٦
٧	**بالنسبة لخاصية التمثيل الصادق** يؤدى تطبيق معيار التقرير المالى IFRS 17 إلى تقديم معلومات عن عقود التأمين تتسم بالموثوقية وتعبر بصدق عن الوضع الحالى، مما ينعكس بالإيجاب على مستوى جودة التقرير المالى.	٠,٠٠٠*	٣,٦٥	١,٢٦٣	٠,٠٠٠**	%٧٣	١٠

٨	**بالنسبة لخاصية القابلية للمقارنة** تضمن معيار التقرير المالى IFRS 17 سياسات محاسبية واضحة ومحددة ينبغى على الشركة اتباعها مما يترتب عليه قابلية التقارير المالية للمقارنة على المستويين المحلى والدولى.	٠,٠٠٠*	٣,٦٨	١,٢٥٩	٠,٠٠٠**	%٧٤	٨
٩	**بالنسبة لخاصية التوقيت المناسب** يؤدى تطبيق معيار IFRS 17 إلى تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير المالية مما يساهم فى إعادة بناء الثقة فى قطاع التأمين وتشجيع أنشطة الاندماج والاستحواذ وتخفيض تكلفة رأس المال.	٠,٠٠٠*	٣,٦٢	١,١١٩	٠,٠٠٠**	%٧٢	١١
١٠	**بالنسبة لخاصية القابلية للتحقق** يلزم معيار التقرير المالى17 IFRS الشركات بضرورة تقديم المعلومات الملائمة حول الطرق المستخدمة وأساليب التقدير حتى يمكن التحقق من هذه المعلومات.	٠,٠٠٠*	٣,٧٨	١,٢١٤	٠,٠٠٠**	%٧٦	٥
١١	**بالنسبة لخاصية القابلية للفهم** عدم إجراء مقاصة بين مجموعات عقود التأمين التى تمثل أصول ومجموعات العقود التى تمثل التزامات يساهم فى تحسين جودة التقرير المالى.	٠,٠٠٠*	٣,٦٦	١,١٩٠	٠,٠٠٠**	%٧٣	٩
قيمة معامل الفا كرونباخ لجميع العناصر التى تحدد أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى 17 IFRS على تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين ٠,٧٨٥							

إختبـــار الفرض الثانى

يستعرض الباحث هنا نتائج إختبار الفرض الثانى وتتمثل متغيرات هذا الفرض فى الأتى:

المتغير المستقل (X): تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17.

المتغير التابع (Y): تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين.

أ-تحليل الإرتباط.

نتائج علاقة الإرتباط بين متغيرات الفرض الثانى

جدول (١٠)

المتغير المستقل	معامل الإرتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	مستوى المعنوية
تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17	٠,٩٧٧	٠,٩٥٤	٠,٠٠٠*

*** تشير إلى معنوية معامل الإرتباط عند مستوى معنوية ٠,٠١***

ويتضح من الجدول السابق النتائج التالية:

- **تشير إشارة معاملات الإرتباط (الموجبة)** إلى وجود علاقة طردية (إيجابية) بين تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين.
- **تشير قيمة معامل الإرتباط الكلى** (٠,٩٧٧) إلى قوة علاقة الإرتباط الطردية بين تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 (كمتغير مستقل) وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين (كمتغير تابع).

ويخلص الباحث مما سبق إلى وجود علاقة إرتباط طردية قوية بين تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين، **وهو مايدعم صحة الفرض الثانى للدراسة.**

ب- تحليل الإنحدار

نتائج تحليل الإنحدار لمتغيرات الفرض الثانى

جدول (١١)

البيان		معامل الإنحدار (B)
المقدار الثابت (B_O)		٠,١٣٢
المتغير المستقل	(X) تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17	٠,٩٥٠

يمكن صياغة نموذج كمى للإنحدار البسيط بين متغيرات الفرض الثانى كما يلى :

$$Y = B_o + B X$$

تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين = ٠,١٣٢ + ٠,٩٥٠ * تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17

ويخلص الباحث من نتائج تحليل الإنحدار للفرض الثانى إلى وجود علاقة تأثير قوية بين تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين ، وهو مايدعم صحة الفرض الثانى للدراسة.

القسم السادس

النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

نتائج الدراسة:

١. قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار المعيار الدولى للتقرير المالى IFRS 4 وأصبح واجب التنفيذ من يناير ٢٠٠٥، ونظراً لأوجه الانتقادات الشديدة التى وجهت للمعيار فقد تم اعتباره خطوة مؤقتة لحين إصدار معيار محاسبى شامل لعقود التأمين.

٢. قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بصياغة وإصدار معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 بغرض تحسين جودة التقارير المالية التى تصدرها شركات التأمين ومن هذا المنطلق فكان لزاماً عليه تطوير أسس الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح الواردة بمعيار التقرير المالى الدولى IFRS 4.

٣. يعد معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 خطوة هامة في مجال ضبط الممارسات المحاسبية لنشاط التأمين وتحسين جودة التقارير المالية بها، ويرجع ذلك إلى أنه قد تم تخصيص المعيار لنشاط التأمين فقط وليس للكيان الاقتصادى، بحيث يقتصر تطبيق المعيار على جميع عقود التأمين التي يتضمنها نطاقه طوال مدة تلك العقود، بغض النظر عن طبيعة نشاط الجهة التي تصدر تلك العقود.

٤. تمثل مخاطر التأمين جوهر عقد التأمين، فإذا كان العقد يحول لشركة التأمين فقط مخاطر مالية دون مخاطر التأمين فإنه بذلك لا يعد عقد تأمين، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض عقود التأمين لا تنقل أية مخاطر تأمينية للشركة في البداية إلا أنها تنقلها في وقت لاحق.

٥. يتم تقييم مدى أهمية مخاطر التأمين طبقاً لمعيار التقرير المالى الدولى IFRS17 على أساس القيمة الحالية باستخدام معدلات الخصم الأمر الذي لم يكن موجوداً كإلزام بمعيار التقرير المالى الدولى IFRS4.

٦. يتطلب تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 فصل مكونات العقد إلى ثلاث مكونات غير تأمينية وفقاً لخصائصها وبشروط، لتتم معالجتها محاسبياً بشكل منفصل، مما يؤثر على تحسين جودة التقارير المالية وتوفير معلومات أكثر ملاءمة لمستخدمى هذه التقارير عن التدفقات النقدية المرتبطة بهذه المكونات والأداء التشغيلى للشركة.

٧. يتطلب تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 تجميع العقود ذات المخاطر المماثلة فى محفظة محددة، ثم يتم تقسيم هذه المحفظة إلى مجموعات، كما يمنع المعيار إجراء أية مقاصة بين مجموعات عقود التأمين ، ويكمن السبب الرئيسي في ذلك هو تحسين جودة التقارير المالية وجعل المعلومات الواردة بها أكثر ملاءمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسعير العقود وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وإدارة المخاطر.

٨. يرتكز معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 على أسس محددة للاعتراف بعقود التأمين سواء المصدرة من قبل الشركة أو عقود إعادة التأمين المحتفظ بها أو عقود التأمين التى تحتوى ميزات المشاركة الاختيارية أو عقود التأمين المستحوذ عليها عند تجميع الأعمال، مما يؤدى إلى تحسين جودة التقارير المالية.

٩. يعتمد تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 على التقديرات المبنية على ظروف السوق الحالية وليست تقديرات تاريخية غير حقيقية، مما يؤثر على تحسين جودة التقارير المالية وجعل المعلومات الواردة بها أكثر ملاءمة وتعبر بصدق عن الوضع الجاري للشركة.

١٠. يساهم تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية طبقاً لمتطلبات القياس بمعيار التقرير المالى الدولى IFRS17 في تحسين جودة التقرير المالي ويرجع ذلك إلى أن القياس الصريح للمخاطر غير المالية سيمكن من تمييز الالتزامات المولدة للمخاطر عن الالتزامات الخالية من المخاطر مما يوفر رؤية أوضح لعقود التأمين.

١١. توفر المحاسبة عن عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل عن عقود التأمين الأساسية المصدرة معلومات أكثر شفافية وعدالة عن حقوق والتزامات الشركة والدخل والمصروفات ذات الصلة بكلا العقدين مما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية.

١٢. يتطلب معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 عرض مجموع أصول والتزامات عقود التأمين المصدرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل في قائمة المركز المالي، وذلك بغرض تعزيز شفافية وتحسين جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية.

١٣. تهدف متطلبات الإفصاح بمعيار التقرير المالى الدولى IFRS17 إلى توفير معلومات ملائمة بالتقارير المالية والإيضاحات المتممة لها، لتحسين مستوى شفافية وجودة ما عرضته من معلومات في صلب هذه التقارير، مما يمكن مستخدميها من تقييم أثر العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة.

١٤. طبقاً لمتطلبات تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 فإن فصل تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية إلى تدفقات داخلة وتدفقات خارجة، سيوفر معلومات مفيدة عن حجم المبيعات ضمن إيرادات التأمين المعروضة في قائمة الأداء المالي.

١٥. توجد علاقة تأثير قوية بين تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 وتطوير الإعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين، وهو مايدعم صحة الفرض الأول للدراسة.

١٦. توجد علاقة تأثير قوية بين تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين، وهو مايدعم صحة الفرض الثانى للدراسة.

التوصيات

١. ضرورة تطوير معيار المحاسبة المصرى رقم ٣٧ والمعدل سنة ٢٠١٥ ليتوافق مع معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 لمواكبة التطورات المتسارعة ببيئة الأعمال الدولية، بهدف توحيد لغة التقرير المالى على المستوى الدولى.

٢. ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بأثر تبنى معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 فى تحسين جودة التقارير المالية ومعوقات تطبيقه مثل القوانين الحالية، التأهيل المهنى لمعدى التقارير المالية بشركات التامين، وكذلك مراقبى الحسابات، الاحتياجات المتزايدة من المعلومات من قبل المستثمرين الحاليين والمرتقبين.

٣. ضرورة إدراج معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 ضمن محتوى مقرر المحاسبة فى المنشآت المالية بكليات التجارة بالجامعات المصرية حتى يتم الربط بين الدراسة الأكاديمية والممارسة العملية بهدف مواكبة المستجدات فى بيئة الأعمال الدولية وإمداد سوق العمل بخريجين متميزين.

٤. ضرورة اصدار مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى (KPMG,EY,PWC,Deloitte) المزيد من إرشادات التطبيق لمعيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 حتى تكون دليلاً ومرجعاً لكل من معدى التقارير المالية بشركات التأمين ومراقبى الحسابات.

مجالات البحث المستقبلية

١. دراسة مقارنة لدور معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 فى تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية وأثره على تنشيط الأوراق المالية لشركات التأمين المقيدة بالبورصة.

٢. دراسة أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 على تحسين جودة التقارير المالية وتعظيم قيمة شركات التأمين المقيدة بسوق الأوراق المالية.

٣. دراسة دور معيار التقرير المالى الدولى IFRS 17 فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة التقارير المالية.

المراجـــــــــع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١- د.أشرف محمد غالى، د.محمد محمد سليمان الفار،" تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتى لمعيار عقود التأمين IFRS 17 على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دليل ميدانى من البيئة المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، يوليو ٢٠١٨.

٢- السيد السعيد العراقى،" إطار مقترح للقياس والإفصاح لعقود التأمين فى ضوء معايير التقارير المالية الدولية: دراسة اختبارية"، **رسالة دكتوراة**، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٥.

٣- د.آمال محمد عوض،" تقييم أثر تطوير معيار المحاسبة عن الإيراد على تحسين المحتوى الإعلامى للتقارير المالية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الأول، أبريل ٢٠١٦.

٤- د.أيمن صابر على،" أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، الجزء الأول، يوليو ٢٠١٥.

٥- د.تامر سعيد عبد المنعم،" أثر معيار الإيراد من العقود مع العملاء 15 IFRS على جودة المعلومات المحاسبية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، الجزء الأول، يوليو ٢٠١٥.

٦- د.تامر سعيد عبد المنعم،" قياس أثر تحديث معايير المحاسبة المصرية في عام ٢٠١٥ في تحسين جودة القوائم المالية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، الجزء الثانى، ديسمبر ٢٠١٦.

٧- رهام فتحى راشد الكبيجى،" أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالى الدولى لعقود التأمين على القوائم المالية والمخاطر فى شركات التأمين المدرجة فى بورصة عمان"، **رسالة دكتوراة**، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، ٢٠١٨

٨- د.سناء محمد رزق الرميلى،" مؤشر مقترح للإفصاح عن المخاطر فى صناعة التأمين المصرية ومدى قبول المستثمرين له"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثانى والخمسون، العدد الأول، الجزء الثالث، يوليو ٢٠١٥.

٩- د.صفوان قصى عبدالحليم، د.حسين حوشان جارالله،" مدى ملاءمة تطبيق مبدأ الإعتراف بالإيراد لعقود التأمين المحلية فى إطار معيار الإبلاغ المالى الدولى 4 IFRS "، **مجلة جامعة ذى قار**، المجلد الحادى عشر، العدد الأول، العراق، ٢٠١٦.

١٠- د.أحمد رجب عبدالملك،" إطار مقترح للحوكمة فى شركات التأمين: دراسة نظرية ميدانية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثانى، الجزء الأول، يوليو ٢٠١٤.

١١- د.مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، "أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية"، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ٢٠١٤.

١٢- د.محمد أبو نضار، د.جمعة حميدات، "**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٨.

١٣- ياسر سلامة ، "**معيار التقرير المالي الدولي17 IFRS (عقود التأمين)** "، مكتب حازم حسن، يوليو ٢٠١٧.

ثانياً: المراجع باللغة الأنجليزية

1- Alnodel; A.," The impact of IFRS Adoption on the Value Relevance of Accounting Information: Evidence from the Insurance Sector", **International Journal of Business and Management**, Vol.13, No.4, 2018, PP.138-148.

2- Conyinno, B. M., and Chepkirui G.," Factors Actors Influencing the Preparation of Financial Report Insurance Company in Kenya, **Strategic Journal of Business and Change Management**, Vol.3, No.4, 2016, pp.185-200.

3- De Wet, Y." The Decision- usefulness of Insurance Accounting Information", **Phd Thesis**, Faculty of Economics and Financial Science, University of Johannesburg, 2015,pp 1-85.

4- Dumitru P.," The effect of Implementation of Insurance Transparency Mediation on the Danish and Finnish Insurance Markets", **The International Conference of Financial and Banking**,2015,pp.22-29.

5- England P., Verrall R. and Wuthrich M.," On the Lifetime and One--year Views of Reserve Risk", **Working Paper**, 2018, pp.1-38.

6- Floreani A.," Solvency II: The Supervisory Reporting and Market Disclosure in Insurance Regulation in The European Markets", **Working Paper**, 2017, pp.261-278.

7- Gambaro A., Casalini R., Fusai G. and Ghilarducci A.," A Market Consistent Framework for the Fair Evaluation of Insurance Contracts Under Solvency II", **Working Paper**, 2018, pp.1-36.

8- Gerstner T., Lohmaier D. and Richter A.," Value Relevance of Life Insurers' Embedded Value Disclosure and Implication for IFRS 4 Phase II", **Working Paper**, Munich Risk and Insurance Center, Germany, 2015, pp.1-50.

9- **IFRS Foundation**," Standards and Interpretations", 2017. (www.ifrs.org)

10- **IFRS Foundation**," Why Change Insurance Contracts Accounting?", January 2017, pp.1-4. (www.ifrs.org)

11- **International Accounting Standard Board (IASB)**,"Conceptual Framework for Financial Reporting", 2018, pp.1-16.

12- Istrate C. and Badea D.," The Importance of the Transition to IFRS for Insurance Companies in Romania", **The International Conference of Financial and Banking**,2015,pp.9-21.

13- **Istrate C.**," Insurance Contracts Under IFRS- Evolution and Perspectives", **The International Conference on European Financial Regulation(EUFIRE)**, 2017, pp.91-106.

14- Klumpes P., Kumar A. and Dubey R.," Investigating Risk Reporting Practices in the Global Insurance Industry", **British Actuarial Journal**, Vol.19, No.3, 2014, pp.692-727.

15- Kouki A.," IFRS and Value Relevance: A Comparison Approach Before and After IFRS Conversion in the European Countries", **Journal of Applied Accounting Research**, Vol.19, No.1, 2018, pp.60-80.
16- **KPMG**," First Impression: IFRS 17 Insurance Contracts", July 2017.
17- Laurent J.," Modeling in Life Insurance- amanagement Perspective", **Working Paper**, 2016, pp.59-72.
18- Maria D. and Rigot S.," IFRS Standards and Insurance Companies: What Stakes for Long Term Investment? A French Case Explanatory Analysis", **Working Paper**, 2014, pp.1-41.
19- Mariana V.," The Role of Regulations for Ensuring of an Adequate Transparency Level for Risk Management", **The International Conference on European Financial Regulation(EUFIRE)**, 2017, pp.107-115.
20- Mignolet F.," A Study on the Expected Impact of IFRS 17 on the Transparency of Financial Statements of Insurance Companies", **Master Thesis**, HEC-Management School, University of Liege, 2017, pp.1-70.
21- Moro E., and Krvavych, y.," Probabililty of Sufficiency of Solvency II Reserve Risk Margins: Practical Approximation", **The Journal of the International Actuarial Association**, Vol.47, No.3, 2017, pp.737-785.
22- Nguyen T. and Molinari P.," Accounting for Insurance Contracts According to IASB Exposure Draft- is the Information Useful?", **The Geneva Papers on Risk and Insurance- Issues and Practices**, Vol.38, No.2, 2013, pp.376-398.
23- Porzio C. , Malafronte I. and Starita M.," The Nature and Determinants of Disclosure Practices in the Insurance Industry: Evidence from European Insurers", **International Review of Financial Analysis**, Vol.45, 2016, pp.367-382.
24- **PWC**," In Depth A Look at Current Financial Reporting Issues, IFRS 17 Marks a New Approach for Insurance Contracts Accounting", June 2017, pp.1-78.
25- Rudolph A.," Evolution of Financial Reporting of Life Insurers: The Predominance of Unregulated Embedded Value Disclosure", **Journal of Financial Regulation and Compliance**, Vol.25, No.1, 2017, pp.56-72.
26- Soye Y. and Raji O.," The Comparability of Pre and Post Adoption IFRS in Nigeria Insurance Companies", **Journal of Management and Corporate Governance**, Vol. 8, No.2, 2016, pp.41-53.
27- Starita M. and Malafronte I.," Capital Requirements, Disclosure and Supervision in the European Insurance Industry-New Challenges towards Solvency II", **Working Paper**, 2014.
28- Su R., Yang Z. and Dutta A.," Accounting Information Comparability and Dept Capital Cost Empirical Evidence from Chinese Listed Companies", **Asian Economic and Financial Review**, Vol.8, No.1, 2018, pp.90-102.
29- Widing B. and Jansson J.," Evaluation Practices of IFRS 17", **Working Paper**, 2018.
30- Yanik S. and Bas E.," Evaluation of IFRS 17 Insurance Contracts Standard for Insurance Companies", **Press Procedia**, Vol.6, No.1, 2017, pp.48-50.